سلسلة الأبحاث التعليمية في رعاية الموهوبين في العلوم الشرعية (٢)

عبد الله بن صالح بن محمد العبيد

قراءة جزء

وردّ ما اعترض به عليها

دار البشائر الإسلامية

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَةٌ

الطَّبعَةُ الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٧٠٤٩٦٣/١١/٩٦١٠٠٠
e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير السلسلة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه ومَن تبعه.

أمّا بعد:

فهذه سلسلة كتبتها لإخواني مِن نبهاء الطلبة والموهوبين في العلوم الشرعية، وغرضي منها التدريب على مناقشة المسائل العلمية بطريقة فيها استقراء وتأمُّل، وربط المسائل بالدلائل، وإرجاعها إلى الأصول والقواعد العامة، وتنقيح طرائق الاستدلال والأدلَّة.

وسأحرص في ذكر المسائل أو الأبواب على اختيار المشكل منها.

وإذا ما تعوَّد الطالب على ذلك تكوَّنت لديه مَلَكة يقوى بها على تحرير المسائل بل العلوم، ومعرفة وجوه الحق فيها إن شاء الله تعالى. وربما كان البحث في مسألة أو باب من أبواب العلم.

وليس من شرط البحث أن يتابع الطالبُ الباحثَ في نتائج هذه الأبحاث، بل ينبغي له أن ينظر في ما أعرض من الأدلة والحجج،

فلعلَّ الله عزَّ وجلّ يفتح عليه ما لا يفتح على كثير مِن خلقه، والله يؤتي فضله مَن يشاء.

أسأل الله تعالى بأسمائه وصفاته أن يبارك الجمع كما بارك المجموع، إنَّ ربِّي على كلّ شيء حفيظ.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

« المقدّمة »

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسَّلام على سيِّد الأوَّلين والآخرين، نبيّنا محمَّد، وعلى آله الطيِّبين الطَّاهرين، وعلى صحبه الغرّ الميامين، وعلى التَّابعين إلى يوم الدِّين.

أمّا بعد:

فهذا بحث مختصر عن:

«قراءة الإمام حمزة رحمه الله، وردّ ما اعتُرِض به عليها»

وكان الباعث على الكتابة في هذا الموضوع ما استشكله بعض طلبة العلم من الكلام حولها من بعض أئمّتنا رحمهم الله تعالى.

ولما لم أقف على مَن أفرد الكلام على ذلك، آثرتُ إفراده، دفاعًا عن كلام الله تعالى، وعن أوليائه وأهله وخاصَّته[1].

---

(١) ذكر ابن النديم في الفهرست (ص٤٨): أنَّ لأبي طاهر بن أبي هاشم البزار البغدادي (ت٣٤٩هـ) كتاب «الانتصار لحمزة»، وذكر صاحب كشف الظنون (١/ ١٧٣)، وهدية العارفين (١/ ٤٥٩): أنَّ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين =

ربّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربّنا إنك رؤوف رحيم، وصلَّى الله وسلَّم على نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه والتَّابعين.

وكتب

عبد الله بن صالح بن محمد العبيد

الرياض حرسها الله تعالى سنة ١٤١٨هـ

= العكبري الحنبلي (ت٦١٦هـ) كتاب «الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن»، ولم أقف عليهما.

المبحث الأول

في ترجمة حمزة، وكلام الأئمة في الثناء عليه

هو أبو عمارة، حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي مولاهم الكوفي الزيات. كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلْوان، ثم يجلب منها الجوز والجبن[1]. وُلِد سنة ثمانين هو وأبو حنيفة في عام[2]. قال حمزة: وُلِدْتُ سنة ثمانين وأَحْكَمْتُ القراءة ولي خمس عشرة سنة[3].

قال أبو حنيفة والثوري: غلب حمزةُ الناسَ على القرآن والفرائض[4].

وقال ابن أبي حاتم: قال أحمد بن حنبل: حمزة الزيات ثقة في الحديث[5].

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٨٥)، والنبلاء (٧/ ٩٠).

(٢) الميزان (١/ ٦٠٥).

(٣) معرفة القرَّاء الكبار (١/ ١١٨).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧ ـ ٢٨)، ومعرفة القرَّاء الكبار (١/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٢١٠)، والعلل للإمام أحمد (١/ ٦٨)، وتاريخ ابن معين (٣/ ٣٣٤).

وقال يحيى بن معين: حمزة الزيات ثقة[1]. اهـ. وقال مَرَّةً: حسن الحديث[2].

وقال ابن سعد: كان صاحب قراءة القرآن، وصاحب فرائض، أُخْبِرتُ أنَّ الثوري قال له: يا أبا عمارة، أما القراءة والفرائض فلا نعرض لك فيهما. وكان رجلاً صالحًا، وكانت عنده أحاديث، وكان صدوقًا صاحب سُنَّة[3]. اهـ.

قلت: قوله «وكانت عنده أحاديث» يشير إلى عدد مروياته، والتحقيق أنَّ الموجود له في الدواوين نحو المائة حديث. وقول الحافظ الذهبي[4] «ظهر له نحو ثمانين حديثًا» شيء، وكونه سمع حديثًا كثيرًا شيء آخر، فالرواة ربما سمع بعضهم شيئًا كثيرًا كحمزة، لكن لم يتصدَّر كثيرًا لإسماع الحديث، بل تصدَّر كثيرًا لإسماع القرآن، لذا تلقَّى عنه أئمة كبار كما سيأتي.

ويدلّ على أنه سمع كثيرًا ما رويناه عنه في مقدمة صحيح مسلم: قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا علي بن مسهر قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبي عيّاش نحوًا مِن ألف حديث. قال علي: فلقيت حمزة فأخبرني أنه رأى

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) الميزان (١/ ٦٠٥).

(٣) الطبقات (٦/ ٣٨٠).

(٤) النبلاء (٧/ ٩٢).

النبـي ﷺ في المنام، فعرض عليه ما سمع من أبان فما عرف منها إلاَّ شيـئًا يسيرًا، خمسـة أو ستّـة. كذا وقـع لنـا في مقدّمـة الصحيـح[1]. زاد أبو القاسم البغوي: فتركت الحديث عنه[2]. اهـ.

فمن كان سمـع من شيخ واحد ألف حديث فليس بِمُقِلّ بل مُكْثِر.

وقال يحيى بن معين: سمعت محمد بن فضيل يقول: ما أحسب أنَّ الله يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلاَّ بحمزة[3].

ورآه الأعمش ــ وهو مِن شيوخه ــ مُقْبِلاً فقال: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾[4]. وكان إذا رأى حمزة قد أقبل قال: هذا حبر القرآن[5].

قال أبو بكر بن عيّاش: وذكر حمزة عند الأعمش فقال: ذاك تُفَّاحة القُرَّاء أو سَيِّد القُرَّاء. وقال أيضًا: ما قرأ حرفًا إلاَّ بأثر[6].

وقال حسين الجعفي: ربما عطش فلا يستسقي، كراهية أن يصادف مَن قرأ عليه[7].

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٥).
(٢) تهذيب الكمال (خ٣٣٢)، ومعرفة القرَّاء الكبار (١/ ١١٥)، والنبلاء (١٨/ ٤٤٣).
(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧ ــ ٢٨)، ومعرفة القرَّاء الكبار (١/ ١١٣ ــ ١١٤).
(٤) انظر: المصباح (٢/ ٥٨٩)، والميزان (١/ ٦٠٥).
(٥) انظر: المصباح (٢/ ٥٨٩)، وصفة الصفوة (٣/ ١٥٦).
(٦) جمال القرَّاء (٢/ ٤٤٠).
(٧) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧ ــ ٢٨)، وانظر: شعب الإيمان (٢/ ٥٣٥)، ونصب الراية (٥/ ٢٩٥)، والجامع للخطيب (١/ ٣٦٩)، وإنما كره ذلك لئلاَّ يكون مِن باب أخذ الأُجرة على إقراء القرآن.

وقال النسائي: ليس به بأس[1].

وقال ابن شاهين: حمزة ثقة[2].

وقال ابن حبّان: كان مِن علماء أهل زمانه بالقراءات، وكان مِن خيار عباد الله، عبادةً وفضلاً وورعًا ونسكًا[3].

وقال العجلي: ثقة رجل صالح[4].

وقال ابن الباذَش: كان صالحًا ورعًا ثقة في الحديث[5].

وقال الثوري: ما قرأ حمزة حرفًا إلاَّ بأثر[6].

وقال شعيب بن حرب: ألا تسألوني عن الدُّرّ؟! يعني قراءة حمزة[7]. وكان شعيب قد قرأ عليه عدّة ختمات[8].

وقال حمزة لشعيب هذا وقد قرأ عليه: يا أبا صالح، ألزم هذه القراءة، فما منها حرف إلاَّ ولو شئت رويت لك فيه حديثًا[9].

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧ ـ ٢٨)، وانظر: شعب الإيمان (٢/ ٥٣٥)، ونصب الراية (٥/ ٢٩٥)، والجامع للخطيب (١/ ٣٦٩).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص٧١).

(٣) الثقات (٦/ ٢٢٨).

(٤) تاريخ الثقات (ص١٣٣).

(٥) الإقناع (١/ ١٢٥).

(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧ ـ ٢٨)، وانظر: شعب الإيمان (٢/ ٥٣٥)، ونصب الراية (٥/ ٢٩٥)، والجامع للخطيب (١/ ٣٦٩).

(٧) الميزان (١/ ٦٠٥).

(٨) جمال القرّاء (٢/ ٤٧٠).

(٩) جمال القرّاء (٢/ ٤٤٠).

وقال أبو إسحاق السبيعي وهو مِن شيوخه: كاد حمزة أن يكون مَلَكًا[1].

وقال عبيد الله بن موسى: كان حمزة يقرىء القرآن حتى يتفرَّق الناس، ثم ينهض فيصلِّي أربع ركعات، ثم يصلِّي ما بين الظهر إلى العصر، وما بين المغرب والعشاء وحدَّثني بعض جيرانه أنه لا ينام الليل وأنهم يسمعون قراءته يرتِّل القرآن[2].

وقال جرير بن عبد الحميد: وددت أن أستطيع أصنع ما يصنع حمزة سيِّدنا وسيِّد القُرَّاء[3].

وقال إبراهيم الأزرق: كُنّا عند سفيان أنا وحمزة، فقال سفيان: حدثنا أبو يزيد الأسدي عن سعيد بن جبير أنه قرأ (سَلَفًا)، فقال حمزة: الناس يقرأون (سُلُفًا)، فقال سفيان: يا أبا عمارة، من الناس؟ فقال: أنا. فقال: صدقت[4].

وقال محمد بن الفضيل بن عياض: منعني أبي أن أسمع مِن منصور بن المعتمر، وقال لي: لا تسمع مِن منصور ولا غيره حتى تختم القرآن على حمزة[5].

---

(١) الكامل خ (ق١٥).

(٢) غاية النهاية (١/ ٢٦٣)، ومعرفة القرَّاء الكبار (١/ ١١٥).

(٣) جمال القرَّاء (٢/ ٤٦٩).

(٤) جمال القرَّاء (٢/ ٤٧٠).

(٥) جمال القرَّاء (٢/ ٤٧٦).

قلت: إنما منعه لأن منهج السلف في التحصيل تقديم حفظ القرآن على غيره من العلوم، واشترط عليه القراءة على حمزة لأنه إمام متقن.

وقال الكسائي: لم أرَ شخصًا ألفظ بكتاب الله تعالى مِن حمزة[1].

وروينا عن أبي الكرم الشهرزوري بإسناده إلى حمزة قال: قرأتُ على جعفر الصَّادق بالمدينة فقال: ما قرأ عليَّ أقرأ منك، ولستُ أخالفك إلاَّ في عشرة أحرف فإني لست أقرأ بها، وهي جائزة في العربية. فقلت: جُعِلتُ فداك، أَخْبِرْنِي فيمَ تخالفني؟.

فقال جعفر: . . . . فذكرها ومنها (والأرحامِ)[2].

وروينا عن أبي بكر بن مهران في «المبسوط»، عن إبراهيم ابن الحافظ عبد الله بن أبي شيبة ــ وكان إمام أهل الكوفة ــ يقول: سمعت أبي وعمِّي[3] يقولان: أحبُّ القراءات إلينا وأثبتها عندنا قراءة حمزة لأنا سمعنا سليم بن عيسى يقول: قرأتُ على حمزة القرآن في حياة الأعمش وهو أستاذ حمزة. وقرأ حمزة على الأعمش في حياة يحيى بن وثاب وهو أستاذ الأعمش، وقرأ يحيى القرآن على علقمة آية في كلّ يوم. وقرأ علقمة على عبد الله، وأجلسه عبد الله يقرىء في حياته، وقال: كل ما أقرؤه فعلقمة يقرؤه[4].

---

(١) المصباح (٢/ ٥٨٨).

(٢) انظر: المصباح (٢/ ٥٨٥)، وانظر الخبر فيه وفي جمال القرَّاء (٢/ ٤٣٨).

(٣) عمّه هو أيضًا الحافظ عثمان بن أبي شيبة.

(٤) المبسوط (ص٦٢).

وقد تلقَّى قراءته جماعة من الأئمة، كالثوري ووكيع ويحيى بن اليمان وشريك بن عبد الله القاضي وأبي الأحوص وحسين الجعفي وشعيب بن حرب وجرير بن عبد الحميد والكسائي وأبي إسحاق الفزاري ومحمد بن الفضل السدوسي المعروف بعارم وإبراهيم بن أدهم ومحمد بن فضيل بن غزوان ويحيى بن زياد الفرَّاء وسُلَيم بن عيسى الحنفي[1]. بل عرض عليه الثوري أربع عرضات[2]. وكذا الكسائي[3]، بل قرأ عليه سُلَيمٌ عشرَ ختمات[4].

قال علم الدِّين السخاوي: إنما اتخذه الناس إمامًا في القراءة لعلمهم بصحّة قراءته وأنها مأخوذة عن أئمة القرآن الذين تحقَّقوا بإقرائه، وكانوا أئمةً يُقتدى بهم من التابعين وتابعي التابعين[5].

قال الحافظ الذهبي: إليه المنتهى في الصِّدق والورع والتَّقوى[6].

وقال الإمام ابن الجزري: كان إمامًا حجّة ثقة ثبتًا رضًى قيِّمًا بكتاب الله، بصيرًا بالفرائض، عارفًا بالعربية، حافظًا للحديث، عابدًا خاشعًا زاهدًا ورعًا قانتًا لله، عديم النظير، كان شيخه الأعمش إذا رآه قد

---

(١) السبعة (ص٧٤)، وغاية النهاية (١/ ٢٦٢)، وجمال القرَّاء (٢/ ٤٧٤)، والتهذيب (٩/ ٣٥٩).

(٢) السبعة (ص٧٥)، والنبلاء (١/ ١٤٠).

(٣) معرفة القرَّاء (١/ ١٢٢).

(٤) انظر: غاية الاختصار (١/ ٦٠)، ومعرفة القرَّاء (١/ ١٤٠).

(٥) جمال القرَّاء (٢/ ٤٧١).

(٦) الميزان (١/ ٦٠٥).

أقبل يقول: هذا حبر القرآن[1].

قلت: الثناء على هذا الإمام مستفيض مشهور، ولم أرَ أحدًا بعد الاستقراء الشديد قدح في عدالته ودينه، بل من تتبع ترجمته وسيرته قطع بأنه لم يكد يترجم لأحد من القرَّاء بمثل ما ترجم له في العبادة والزُّهد والورع والدقَّة والضبط في النقل والأداء.

تُوُفِّي سنة ستّ وخمسين ومائة على الصحيح بحُلْوان، وقيل: أربع، وقيل: ثمان[2].

❑❑❑

(١) غاية النهاية (١/ ٢٦٣).

(٢) انظر: غاية الاختصار (١/ ٦١)، والنشر (١/ ١٦٦).

المبحث الثاني
في إسناد قراءة حمزة

قرأ حمزة على جماعات من شيوخ الإقراء من التابعين وتابعيهم، كما هي طريقة السلف في التلقِّي، **فمن شيوخه**[1]:

(١) **أبو إسحاق السبيعي**:

وهو قرأ على:

(أ) أبـي عبد الرحمٰن السلمي، وزرٍّ بن حبيش. وكلاهما قرأ على عثمـان بن عفـان، وعـلي بن أبـي طـالب رضـي الله عنهما.

(ب) عـاصـم بـن ضمـرة، والحـارث بـن عبـد الله الهمْـدانـي. وكلاهمـا قـرأ عـلى عـليّ، وعبـد الله بـن مسعـود رضي الله عنهما.

---

(١) انظـر: التيسيـر (ص٩)، والسبعـة (ص٧١)، والنشـر (١/ ١٦٥)، والتبصـرة (ص٢٣٦)، والمصباح (٢/ ٥٧٨ و ٥٩٠)، والمبهج (ق١٩)، والكامل (ق١٥)، وغاية الاختصار (١/ ٥٦)، والتذكرة (١/ ٤٥)، والمبسوط (ص٦٣)، وجمال القرّاء (٢/ ٤٧١)، ومشكل الآثار (١/ ٣١٠)، ومعرفة القرّاء (١/ ١١٧).

(٢) الأعمش:

وهو قرأ على يحيى بن وثاب، وهو قرأ على:

(أ) علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي، وعَبيدة السَّلماني. وقرأ هؤلاء على ابن مسعود رضي الله عنه.

(ب) زرّ بن حبيش بإسناده المتقدّم.

(ج) زيد بن وهب، ومسروق بن الأجدع. كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) حُمْران بن أَعْيَن:

وهو قرأ على:

(أ) أبـي الأسود الدؤلي، وهو قرأ على عثمان وعلي رضي الله عنهما.

(ب) عبيد بن نُضيلة، وهو قرأ على علقمة بن قيس النخعي، وهو قرأ على ابن مسعود رضي الله عنه.

(ج) محمد الباقر، وهو قرأ على أبيه زين العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسين، وهو قرأ على أبيه عليّ رضي الله عنه.

(٤) جعفر الصَّادق:

وهو قرأ على:

(أ) أبيه محمد الباقر، كما تقدَّم.

(ب) أبـي الأسود، كما تقدَّم.

(٥) طلحة بن مصرف اليامي:

وهو قرأ على يحيى بن وثاب، كما تقدَّم.

(٦) محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى:

وقد قرأ عليه حمزة أربع ختمات[١]، وهو قرأ على المنهال بن عمرو، وهو قرأ على سعيد بن جبير، وهو قرأ على عبد الله بن عباس، وهو قرأ على أُبَيَّ بن كعب رضي الله عنهما.

وقرأ هؤلاء الصّحب الكرام وسمعوا مِن صاحب التنزيل ﷺ، وهو سمعه مِن جبريل عليه السلام، وهو سمعه من الله تبارك وتعالى.

(١) معرفة القرّاء (١/ ١١٧).

المبحث الثالث
في الاعتراضات على قراءة حمزة

وفيه اعتراضات أربعة:

الاعتراض الأوَّل: في الكلام على حمزة نفسه:

قال الأزدي والساجي: يتكلَّمون في قراءته إلى حالة مذمومة، وهو صدوق في الحديث، ليس بمتقن[1].

وقال الساجي: صدوق سيِّء الحفظ[2].

هذا أكثر ما وقفتُ عليه من الجرح. ولم أر أحدًا قبلهما تكلَّم في ضبطه.

الاعتراض الثّاني: في الكلام على قراءته عامّة، وفي الأُصول خاصّة:

قال أحمد بن سنان القطّان:

(أ) كان يزيد بن هارون يكره قراءة حمزة كراهية شديدة.

---

(١) التهذيب (٣/ ٢٨)، والميزان (١/ ٦٠٥).

(٢) سؤالات الآجري أبا داود السجستاني (ص١٦٤).

(ب) سمعتُ عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره وبطنه. قيل له: ما تنكر يا أبا سعيد؟ قال: يجيء أيُّوب بن المتوكّل تسألونه.

وحكى الساجي أنَّ أبا بكر بن عياش قال: قراءة حمزة بدعة[1].

وجاء عن الإمام أحمد وعبد الله بن إدريس كراهيتهما قراءة حمزة[2].

وقال سليمان بن أبي شيخ: كان يزيد بن هارون أرسل إلى أبي الشعثاء: لا تُقْرِىء في مسجدنا قراءة حمزة[3].

وقال أبو ثور: لا يكون الرجل صاحب سُنَّة حتى يكون فيه ثلاث خصال: يقول: القرآن ليس بمخلوق، ويقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويترك قراءة حمزة[4].

وقال ابن دريد: إنِّي لأَشتهي أن يُخْرَج من الكوفة قراءة حمزة[5].

وقال حماد بن زيد: لو صلَّى بي رجل فقرأ بقراءة حمزة لأَعدتُ صلاتي[6].

---

(١) انظر مع ما في الحاشية التي قبل الماضية: العلل (١/ ٨٦)، وخلق أفعال العباد (ص١٠٨)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٤٧ و ١٤ و ٢٩٩)، والنبلاء (٨/ ٤٧٣).

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) العلوّ للعليّ الغفّار (ص١٨٢).

(٥) انظر: المعرفة والتاريخ (٢/ ١٤٩)، والتهذيب (٣/ ٢٨)، والميزان (١/ ٦٠٥)، والنبلاء (٨/ ٤٧٣).

(٦) السابق نفسه.

ونقل نحو هذا عن سفيان بن عيينة وابن مهدي[1].

وعلَّق الحافظ الذهبي على ذلك فقال: أي: لما فيها من المدّ المُفْرِط والسَّكْت وتغيُّر الهمز في الوقف والإمالة وغير ذلك[2].

وقال الإمام أبو محمد بن قدامة: لم يكره أحمد قراءة أحد من العشرة إلاَّ قراءة حمزة والكسائي، لما فيهما من الكسر والإدغام والتكلُّف وزيادة المد. ونقل عنه التسهيل في ذلك، وأن قراءتها في الصلاة جائزة. قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: إمام يصلي بقراءة حمزة أُصَلِّي خلفه؟ قال: لا يبلغ به هذا كله، ولكنها لا تعجبني قراءة حمزة[3]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن أبي عمر في «الشرح الكبير»[4]: «. . . ولأنها تتضمَّن الإدغام الفاحش، وفيها إذهاب حروف كثيرة من كتاب الله، ينقص بإدغام كل حرف عشر حسنات. . .».

الاعتراض الثالث: في الكلام على بعض قراءته في فرش الحروف:

اعترض غير واحد من أهل العربية على حروف نقلها حمزة. واستقصاؤها يطوِّل المقام، لكن ذكر مثال واحد كافٍ ينبّه إلى غيره:

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الميزان (١/ ٦٠٥).

(٣) المغني (٢/ ١٦٥). وقوله: «الكسر»، أي: الإمالة، وهو مصطلح قديم مرادف للإمالة. انظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات (ص٥٠).

(٤) الشرح الكبير (٢/ ٤٧٠)، وانظر: شرح الكوكب المنير (ص٢٠٢)، وكشاف القناع (١/ ٣٤٥).

فقد قرأ حمزة قوله تعالى في مطلع سورة النساء: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾. بخفض الأرحام.

وإنما اخترتُ هذا الموضع لأنه مِن أفراد حمزة عن بقيّة العشرة[1]، ولأنه قد أكثر فيه القول جماعة من أهل العربية[2].

قال أبو إسحاق الزجّاج: «أما الجرّ في (الأرحام) فخطأ في العربية. وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم، لأنَّ النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بآبائكم»[3]، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟ فأمّا العربية فإجماع النحويّين أنه يقبح أن يُنْسَق[4] باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلاَّ بإظهار الجار. يستقبح النحويون: مررت به وزيد، وبك وزيد، إلاَّ مع إظهار الخافض حتى يقولوا: بك وبزيد[5]...».

---

(١) انظر: النشر (٢/ ٢٤٧)، وغاية الاختصار (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٦٣)، والحجّة لأبي علي الفارسي (٣/ ١٢١)، وإعراب القرآن (١/ ٤٣١)، وإملاء ما منَّ به الرحمٰن (١/ ١٦٥)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ١٨٧)، وتفسير الطبري (٤/ ١٥٢)، وتفسير القرطبي (٥/ ٢).

(٣) الحديث رواه أبو داود (٤/ ٧٥)، ومن طريقه ابن عبد البرّ في الاستذكار (٥/ ٢٠٥)، والنسائي (٣/ ١٢٣)، وأبو يعلى (١٠/ ٤٣٤)، وعنه ابن حبان (١٠/ ١٩٩)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٢٥)، والبيهقي (١٠/ ٢٩)، كلّهم عن عبيد الله بن معاذ، ثنا أبي، ثنا عوف عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بأُمَّهاتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلاَّ بالله، ولا تحلفوا بالله إلاَّ وأنتم صادقون». هذا لفظ أبي داود وإسناده صحيح، ورجاله أئمّة. وعوف هو ابن أبي جميلة المشهور بالأعرابي.

(٤) أي: يعطف.

(٥) معاني القرآن، للزجّاج (٢/ ٦).

الاعتراض الرَّابع: اعترض على قراءة حمزة ــ وغيره ــ بأنَّ فيها ما ليس بمتواتر:

وهو القدر الذي أنكره بعض الأئمة عليه مما تقدَّم.

وهذا قاله ابن النجَّار في شرح الكوكب إذ قال: «. . . أما كون أنَّ مِن القرَّاء مَن يسهِّله ــ يعني الهمز ــ ومنهم من يبدله، ونحو ذلك، فهذه الكيفية هي التي ليست متواترة، ولهذا كره الإمام أحمد رضي الله عنه وجماعة ومن السلف قراءة حمزة لما فيها من طول المدّ والكسر والإدغام ونحو ذلك، لأنَّ الأمَّةَ إذا أجمعت على فعل شيء لم يكره فعله، وهل يظن عاقل أنَّ الصفة التي فعلها رسول الله ﷺ وتواترت إلينا يكرهها أحد من المسلمين، فعلمنا بهذا أنَّ هذه الصفات ليست متواترة[1]. . .». اهـ.

قلت: هذا التفريق بين الأصول والفرش قد قيل قبله، كما سيأتي عن ابن الحاجب وغيره، لكن إنما ذكرت كلام ابن النجار لأنه أبسط من كلام غيره.

(١) شرح الكوكب المنير (ص٢٠٢).

المبحث الرَّابع
في جواب الاعتراضات

جواب الاعتراض الأول

قَدَّمتُ لك في المبحث الأول توثيق حمزة عن جماعة مِن كبار الأئمة ممَّن هو مقدم على الساجي والأزدي لو انفرد أحدهم، كيف وهم بتلك الكثرة والجلالة.

على أنَّه عند تأمُّل كلامهما يظهر منه أمور ثلاثة:

أحدها: الكلام في قراءته، وسيأتي بسطه قريبًا.

والثاني: تعديل حمزة؛ إذ قالا «صدوق».

والثالث: الكلام في ضبطه، فإنهما قالا: «ليس بمتقن». وانفرد الأول بقوله: «سيِّء الحفظ».

إذا تبيَّن هذا فإنهما قد بالغا ــ رحمهما الله ــ في الجرح على عادتهما[1]. والإنصاف يقضي بأنَّ له أوهامًا، غير أنها نادرة،

---

(١) انظر مثلاً كلامهما على بعض الرواة في: التقريب (ص١٠٥)، مع التهذيب (١/ ٢٧٢ و ٢٠٧). التقريب (ص٨٣ و ٨٩ و٩٣ و ٩٨).

لذا لم يحفل غير واحد من محققي الحفَّاظ ـ كثيرًا ـ بجرحهما.

فقال الحافظ الذهبي رادًّا عليهما: حديثه لا ينحطّ عن رتبة الحسن[1].

وقال: كان إمامًا حجّة، قيِّمًا بكتاب الله تعالى، حافظًا للحديث، بصيرًا بالفرائض والعربية، خاشعًا قانتًا لله، ثخين الورع، عديم النظر[2].

وقول الحافظ ابن كثير ـ لما أورد له حديثًا «حمزة فيه ضعف»[3] ـ فيه نظر، فقد قال أحمد وابن معين وابن شاهين والعجلي: «ثقة». وأثنى عليه باقي الأئمة، ولم يجرحه إمامٌ معتبر في الجرح، فالتحقيق أنه ثقة.

وما قيل من الوهم عنه فهو نادر لا يؤثر على ضبطه كسائر الثقات، ولذا انتبه لذلك الحافظ ابن حجر فقال: «صدوق زاهد، ربما وهم»[4].

وأيضًا فدعوى عدم الإتقان وسوء الحفظ لم يقلها مَن عاصره من الأئمة كالأعمش والثوري وشعيب بن حرب، وهكذا أئمة هذا الشأن المعول على كلامهم كأحمد وابن معين والنسائي، بل حتى الأئمة الذين انتقدوا قراءته لم ينتقدوا ضبطه، كما أنه لم يذكره في الضعفاء أحد ممَّن

---

(١) النبلاء (٧/ ٩٢).

(٢) معرفة القرَّاء (١/ ١١٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٧٠)، ط دار الفكر.

(٤) التقريب (ص١٧٩).

صنَّف فيهم كالبخاري والنسائي وابن حبان وابن عدي والعقيلي.

وما ذكره الذهبي في الميزان إلاَّ لينتصر له ــ كعادته في ذكر الأئمة المتكلَّم فيهم بلا وجه حقّ ــ.

فدعوى سوء الحفظ غير صحيحة، وأما أنه قد يَهِم فهذا لم يسلم منه أئمة الحفّاظ كمالك وشعبة.

وقد خرَّج حديثه مسلم وأصحاب السنن[1]. هذا في نقل الحديث.

أما في نقل القرآن: فإمام حجّة ثقة، كما تقدَّم في المبحث الأول.

ولذا قال مكي بن أبي طالب: إمامة حمزة ظاهرة، وثقته مشهورة، وسنده مستقيم[2].

جواب الاعتراض الثاني

الذي يتلخَّص مِن الاعتراضات على قراءة حمزة في الأصول ستّة أشياء:

١ ــ السكت.

٢ ــ الإفراط في المدّ.

٣ ــ الإمالة الشديدة.

٤ ــ الإدغام الفاحش.

---

(١) تسمية مَن أخرجهم البخاري مسلم (ص١٠٠)، وتهذيب الكمال (خ ق٣٣٢)، ومعرفة القُرَّاء (١/ ١١٧).

(٢) التبصرة (ص٢٤٠).

٥ ـ تغيير الهمز في الوقف.

٦ ـ التكلُّف.

وقبل الكلام على جواب هذه الاعتراضات أقدِّم لك مقدمات مهمّة:

المقدّمة الأُولى: لا يجوز أن ينسب إلى أحد قول أو مذهب إلاَّ وقد صحَّت نسبة ذلك إليه بوجه من وجوه ثبوت الأخبار: كالسماع منه، أو نقل الثقة الضابط عنه، أو ثبوت خطّه فيه، ونحو ذلك.

المقدّمة الثانية: غلط الثقة في بعض مروياته لا يبطل جميعها، كما لا يبطل مرويات غيره.

المقدّمة الثالثة: إذا ثبت خطأ أحد من الأئمة المقتَدَى بهم ـ رحمهم الله ورضي عنهم ـ فإنه مأجور على اجتهاده، لكن لا يسلم له قوله، ولا يتابع عليه، إذ لا يقتدى بأحد في الغلط. كما لا يجامل الواحد من الأئمة مهما كانت جلالته في القلوب على حساب كلام الله، لأنَّ الله هو الله.

المقدّمة الرّابعة: «يُسْأل عن كل فنٍّ أَهْلُه» الذين أفنوا أعمارهم في تحصيله والعناية به. ولا عبرة بإنكار غير أهل الاختصاص، إلاَّ فيما كان مشترَكًا بين العلوم، أو دلَّت النصوص من الكتاب والسُّنَّة على مخالفة أهل الاختصاص تلك النصوص. أما الجهل بشيء من علوم الكتاب والسُّنَّة، وعدم العلم فإنه لا يكون حجّة على أحد في مقام النزاع.

المقدّمة الخامسة: في القراءات ما قد يخفى معناه ولفظه على العلماء فضلاً عن الطلبة فضلاً عن العامّة، وإذا عرض مثل ذلك فالواجب سؤال الراسخين من المختصِّين لا التكذيب أو الإنكار، ولذا كان حمزة يسأل الأعمش عن ما استشكله فقال: قلت للأعمش: أرأيت قراءتك: ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين * فإن انتهوا فإنَّ الله غفور رحيم﴾ إذا قتلوهم كيف يقتلونهم؟ قال: إنَّ العرب إذا قُتِل منهم رجل قالوا قُتِلنا، وإذا ضُرِب منهم رجل قالوا ضُرِبنا[1]. اهـ.

المقدّمة السَّادسة: اعلم أنَّ الذين تكلَّموا في قراءة حمزة أئمة كبار لكن كلهم لم يقرأ عليه ولم يناقشه في قراءته ــ عدا ما ذكر من ابن إدريس فإنه وقف على حمزة، وتكلم عليه كما سيأتي ــ، وإنما سمعوا بعض مَن قرأ عليه أو مَن قرأ على مَن قرأ عليه، وأما الذين ذكرنا أنهم قرأوا عليه فهم أيضًا أئمة كبار كالثوري ووكيع وأبي إسحاق الفزاري وشعيب بن حرب ولم ينتقدوه.

وإذا اشتبه عليك الأمر وتعارض عندك كلام الأئمة فما ثم إلاَّ:

١ ــ الفحص والتدقيق فيمن تُكُلِّم فيه في دينه.

٢ ــ الفحص والتدقيق فيمن تُكُلِّم فيه في نقله وصدقه وضبطه.

٣ ــ الفحص والتدقيق فيمن تُكُلِّم فيه في قراءته في صحَّتها أو شذوذها، وهذا كلّه بحثنا.

---

(١) تفسير ابن جرير (٢/ ١٩٣)، وهي قراءة الكوفيين ما عدا عاصمًا.

٤ ــ النظر في القرائن، ومنها:

(أ) أنَّ مَن نقده أئمَّة، لكن لم يقرأ عليه أحدٌ منهم، ومَن قرأ عليه أئمَّة كبار مِن أئمَّة الإسلام ولم ينتقدوه.

(ب) تراجع بعض مَن نقده مِن الأئمَّة، بخلاف مَن قَبِل قراءته وتلقَّى عنه.

(ج) إجماع العلماء بعد المختلفين من الأئمة على قَبول قراءته وصحَّتها، فصار القول بالنقد على هذا تاريخًا يُحكى.

(د) أنَّ مَن نقده سمع مَن قرأ على مَن قرأ عليه، أمَّا مَن قرأ عليه مِن الأئمة بلا واسطة ومَن أتقن القراءة عنه فكانوا ينهون عن الخطأ عليه كما سيأتي.

المقدّمة السَّابعة: يستحيل أن يتواطأ جماعة مِن أئمَّة الدِّين على الكلام في شيء فيه طعن في بعض القراءات المتواترة ثم تجد جمهور الأئمَّة لا يوافقونهم، إلاَّ أن يكون قصدهم شيء ليس في القراءة نفسها، وإذا كان كذلك فهم مصيبون بلا شك في دفاعهم عن كلام الله تعالى، والواجب على مَن أخطأ مِن القُرَّاء على كلام الله أن يَتَّقي الله ويصحِّح على الرَّاسخين في العلم مِن أهل الله وخاصَّته.

المقدّمة الثَّامنة: القراءة سُنَّة مُتَّبعة يأخذها الآخر عن الأوَّل، ولا مجال فيها للرأي والقياس.

فَلْترضَ نفوس المؤمنين، وَلْتأنس قلوب المخلصين، ولتفخر بأنَّ هذا الكتاب الذي بين يديها محفوظ بعناية الربِّ

تبارك وتعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

قال الإمام الشَّاطبي[2]:

وما لقياسٍ في القراءة مدخل ... فدونك ما فيه الرّضا متكفّلا

ولمَّا اعترض حمزة نفسه على شيخه الأعمش في بعض قراءته فقال: الناس ينكرون عليك حرفين. قال: وما هما؟ قال: (الأرحامِ)، و (بمصرخيَّ)[3]، أو (مكر السيءْ)[4]، و (بمصرخيِّ). قال: ليس للنحويِّين هذا، قرأتُ على ابن وثاب على زِرٍّ على عبد الله على رسول الله ﷺ[5].

«فمن ردَّ عليه، فإنما يردّ على مَن قرأ عليه وعلى رسول الله ﷺ، وكفى بذلك إثمًا عظيمًا، وجهلاً مبينًا»[6]، وصحَّ عن حمزة أنه كان يقول: ما قرأتُ حرفًا قطّ إلاَّ بأثر[7].

---

(١) الآية (٤٢) من سورة فُصِّلت.

(٢) الشاطبية (ص٢٩).

(٣) من الآية (٢٢) من سورة إبراهيم.

(٤) من الآية (٤٣) من سورة فاطر. والمراد إسكانها وصلاً لأجل التخفيف، وهي لغة، كما في الإتحاف (ص٣٦٢).

(٥) الكامل (ق١٤)، والمعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٧٦).

(٦) التذكرة، لابن غلبون (١/ ٤٩).

(٧) السبعة (ص٧٥)، ومعرفة القُرَّاء (١/ ١١٤).

المقدّمة التَّاسعة: إنَّ أصل الاعتراض على بعض القراءات ليس محدثًا، بل كان شيء من ذلك في عصر النبوَّة مِن بعض كبار الصَّحابة. ولعلَّ قصة عمر مع هشام بن حكيم لما سمعه يقرأ سورة الفرقان على ذكر منك. ثم حصل في زمن عثمان أيضًا اختلاف في ذلك مما جعله يجمع الأُمَّة على مصحف واحد، والحادثة شهيرة معروفة. وكلاهما قد رويناه في الصحيح.

المقدّمة العاشرة: قال العلاَّمة ابن مفلح[1]: وعن أحمد ما يدلّ على أنه رجع عن الكراهة. اهـ.

قلت: هذا ظاهر، فكأن الإمام رضي الله عنه لما تبيَّن له أنَّ هذا الذي عابه مِن جهة بعض الرُّواة عنه لا مِن القراءة نفسها. ولذا قال أبو حمدون المقرىء: قلت له ــ يعني أحمد ــ : ما تكره مِن قراءة حمزة؟ قال: الكسر والإدغام. فقلت له: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أين الألف واللام؟! فقال: إن كان هكذا فلا بأس[2].

وقال عبد الرحمن المتطبب: قلت لأحمد: إني صَلَّيْتُ خلف مَن يقرأ قراءة حمزة فأعدتُ الصلاة. قال: فقال لي: ما عليك مأثم[3].

---

(١) في الفروع (١/ ٤٢٢).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١٧٩). وقوله: «أين الألف واللام»، يريد الألف واللام في لفظي الجلالة «الرحمٰن الرحيم»، فإنهما لا يُنطقان لأنَّ الإدغام قد ذهب بهما في الوصل. فأراد أبو حمدون أن يبيِّن لإمامه أنَّ إدغام حمزة بابه واحد فلا فرق بين المنكر عليه والمتفق عليه.

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ٢٠٨).

وأمّا الرواية التي أشار إليها ابن مفلح، فهي ما رويناه عن محمد بن الهيثم المقرىء قال: سألت أحمد: ما تكره من قراءة حمزة؟ قال: الكسر والإدغام. فقلت له: حدثنا خلف بن تميم قال: كنت أقرأ على حمزة فمرَّ به سفيان الثوري فجلس إليه وسأله عن مسألة، فقال له: يا أبا عمارة، أما القرآن والفرائض فقد سلمناها لك. قال أحمد: أنتم أهل القرآن وأنتم أعلم به. اهـ.

قلت: في هذه الرواية إشعار بأنَّ الإمام أحمد لم تبلغه بعض وجوه القراءات عند حمزة على وجه قويّ، وهذا ليس عيبًا، فما مِن أحد إلاَّ وتخفى عليه بعض السنن. لكن تأمل الورع والإنصاف في مقالة هذا الإمام رضي الله عنه.

المقدّمة الحادية عشر: اعلم أنه ربما أنكر الواحد من العلماء أمرًا شرعيًّا من المتواترات، ولا سيَّما مِن المتقدِّمين لكون العلوم لم تستقرّ فربما لم يثبت عنده التواتر كما ثبت عند غيره، وربما لبعده عن دور العلم وربما لغير ذلك من الأسباب: كإنكار أبي عمرو بن العلاء قراءة: «ولا يعذَّب» كما سيأتي، وكإنكار ابن سيرين: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتثقيل الميم[1]، فقال ابن عون: قرأتُ عند ابن سيرين: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، فأنكره، وقال: سبحان الله سبحان الله. وكذا أنكر عمر على هشام بن حكيم كما تقدَّم.

---

(١) تفسير ابن جرير (٣٠/ ١٤٢).

وفي المسائل عن الإمام أحمد ما يشعر بأنَّ الإمام أحمد لم تثبت عنده قراءة حمزة كقراءة غيره، فقال ابنه عبد الله: قيل لأبي: فأيّ القراءة أحبّ إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فعاصم. قيل: فالأعمش مثل حمزة؟ قال: الأعمش أحبّ إليّ في القراءة منه. اهـ[1].

فإذا جمعت هذه الرواية مع الرواية التي حكاها ابن الهيثم، ظهر لك أنَّ الإمام أحمد في أوَّل الأمر لم تثبت عنده قراءة حمزة كثبوت قراءة غيره، لأنه لا أحد من العلماء إجماعًا يقدِّم قراءة الأعمش على قراءة حمزة. فلما ثبتت عنده رجع عن الكراهة كما هو ظاهر.

وإذا جاز عدم علم الفاروق رضي الله عنه ببعض وجوه القراءات لكثرتها وسعتها فلأن يكون غيره أولى.

ومَن تتبَّع مقالات السلف وآثارهم علم أنَّ بعضهم ربما أنكر شيئًا وهو ثابت بالتواتر عند غيره، فالتواتر عام وخاص، فالعام كثبوت النبوة والنبوات، والخاص كثبوت القراءة والقراءات ــ أعني العشر ــ، فعند القُرَّاء أشياء متواترة دون غيرهم، وعند الفقهاء مسائل متواترة عن أئمَّتهم لا يدريها القُرَّاء، وعند المحدِّثين أحاديث متواترة ربما لم يسمعها فقهاء أو أفادتهم ظنًّا فقط، وعند النحاة مسائل قطعية وكذلك عند اللغويين وغيرهم.

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (١/ ٨٣).

فالحكم في ذلك لمن علم لا من لم يعلم، ويقال لمن لم يعلم: سل أهل العلم والاختصاص، فإنَّ اختلاف الناس يردّ إلى عالمه. وقد أشار إلى ذلك جماعة من المحقِّقين[1].

والجواب عن الاعتراضات الستة في الأصول:

أمَّا السَّكْت[2]:

فهو دائر بين أمرين: إمّا أن يكون حمزة اخترعه مِن تلقاء نفسه، أو يكون قد نقله فيما نقل من القراءة.

والأمر الأوَّل مردود مِن ثلاثة وجوه:

الأوَّل: أنَّ الرجل قد بلغ من الورع والخشية والولاية ما يحبسه عن ذلك.

الثاني: أنه لم ينفرد به، بل وافقه جماعة من أئمَّة الأداء وهم ابن ذكوان عن ابن عامر، وحفص عن عاصم، وإدريس عن خلف العاشر[3].

---

(١) منهم شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٨/ ٥٠ و ٧٠)، والحافظ الذهبي في النبلاء (١٠/ ١٧١).

(٢) هو: قطع الصوت زمنًا يسيرًا دون زمن الوقف من غير تنفُّس، نحو السكت على الهمز في (الأرض)، انظر: النشر (١/ ٢٤٠). والحكمة منه: بيان الهمز خوفًا مِن خفائه، كما قاله في النشر (١/ ٤١٩).

(٣) انظر: النشر (١/ ٤٢٣).

الثالث: أنه قد بيَّن أسانيده فيما أخذ، وأنه لم يقرأ حرفًا إلاَّ بأثر كما مرّ. وقد كان الواحد من أصحاب حمزة إذا اعترض عليه أحد في شيء أسند له قراءته.

قال سليم بن عيسى الحنفي: دخل عليَّ حمزة وأنا أبكي، فقال لي: وما يبكيك يا سليم؟ قلت: إنَّ النحويين يعتبون عليك قراءتك: (به والأرحامِ)، و (بمصرخيَّ)، فقال: يا سليم، قرأت على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على زر بن حبيش، وقرأ زرّ على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن الله تعالى، هل للنحويِّين إسناد مثل هذا؟![1].

وأمّا الإفراط في المدّ:

فإنَّ الذي عليه عمل جمهور أئمَّة الأداء من السلف والخلف أنَّ المدّ لا يزيد مقداره عن ثلاث ألفات، أي ستّ حركات، ولم يصحّ عن حمزة إلى اليوم زيادة عليها، بل النصوص عنه وعن غيره ــ ممَّن مذهبه إشباع المدّ ــ صريحة، والأداء عنهم مستفيض في عدم الزيادة على ذلك القدر[2].

ومنكر التطويل في المدّ: إمّا أن ينكر هذا المدّ الذي بيَّنَّا عن حمزة، أو ينكرَ ما فوقه.

---

(١) الكامل (ق٨١).

(٢) انظر: النشر (١/ ٣٢٦).

فإن أنكر المدّ الذي بيَّنَّا: فقد أساء وتعدَّى وظلم، فإنَّ مرتبة الإشباع في المدّ منقولة نصًّا وأداءً عن السَّلف وهم تلقّوها كذلك عمَّن فوقهم إلى النبي ﷺ، ثم إنَّ حمزة لم ينفرد بها، بل صحَّت عن جماعة من الأئمة منهم ورش من طريق الأزرق، وابن ذكوان من طريق النقاش[1].

ومن ذكر عن هؤلاء الأئمة أزيد مما ذكر فهو شذوذ لا يعول عليه عند أئمَّة الأداء[2].

قال الإمام أبو عمرو الداني: ليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافًا يخرج عن المتعارف في اللغة والمتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك، والحكاية تبين كيفيته. اهـ[3].

قال الإمام ابن الجزري: وهو الذي استقرَّ عليه رأي المحقِّقين مِن أئمَّتنا قديمًا وحديثًا[4]. اهـ.

قلت: بل حكى الداني الإجماع صريحًا في مذهب حمزة خاصة في ترك الإفراط[5].

وروى الداني: أنَّ سفيان الثوري وقف على حمزة فقال:

---

(١) النشر (١/ ٣٣٤).

(٢) النشر (١/ ٣٢٦).

(٣) جامع البيان (ق٨٦).

(٤) النشر (١/ ٣٣٣).

(٥) جامع البيان (ق٨٠).

يا أبا عمارة، ماهذا الهمز والمدّ والقطع الشديد[1]؟! فقال: يا أبا عبد الله، هذه رياضة للمتعلم. قال: صدقت. قال أبو عمرو: وقد جاء عن نافعٍ ما يؤيِّد ما قلناه ويؤذن بصحَّته مِن أنَّ ذلك لتدريب المبتدئين[2].

قلت: يحتمل تصديق الثوري له أنه كان يزيد على المشروع في المدّ، لأنَّ التعليم يتجوَّز فيه ما لا يتجوَّز في غيره ــ كما هي القاعدة عند أهل العلم ــ.

ويحتمل أنه كان يزيد على المدّ المشهور بين أهل الكوفة، وهو أربع حركات. وهذا الذي تؤيِّده الرواية عنه.

فقد قال المحقِّق ابن الجزري: ربما بالغ الأستاذ على المتعلِّم في التحقيق والتجويد والمدّ والتفكيك ليأتي بالقدر الجائز المقصود. ثم ساق بإسناده إلى سليم قال: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المدّ ليأتي بالمعنى. وروينا عن حمزة أيضًا أنَّ رجلاً قرأ فجعل يمدّ، فقال له حمزة: لا تفعل. أما علمت أنَّ ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة.

قلت ــ القائل ابن الجزري ــ: فالأوَّل لما لم يوف الحقّ زاد عليه ليوفيه. والثاني لما زاد على الحقّ ردّ عليه ليهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط[3].

---

(١) المراد بالقطع الشديد: السكت.

(٢) جامع البيان (ق٨٠).

(٣) النشر (١/ ٣٢٧).

وإمّا أن ينكر ما فوقه: فهو حقّ؛ لأنه إفراط وزيادة على المشروع، لم يصحّ عن حمزة ولا عن غيره، بل كان حمزة ينكره على صاحبه كما عرفت. وقد جاء إليه رجل فقال: يا أبا عمارة، رأيت رجلاً مِن أصحابك همز حتى انقطع زِرّه، فقال: لم آمرهم بهذا كلّه[1]. فبيَّن ـ رحمه الله ـ بهذا أنه لم يخرج عن ما رواه غيره، وما نقل عن بعض من قرأ عليه هو بريء من عهدته.

وروينا عن الإمام أبـي بكر ابن مجاهد قال: حدثني علي بن الحسن، سمعت محمد بن الهيثم، حدثني عبد الرحمن بن أبـي حماد قال: سمعت حمزة يقول: إنَّ لهذا التحقيق منتهًى ينتهي إليه، ثم يكون قبيحًا، مثل البياض له منتهًى ينتهي إليه، وإذا زاد صار برصًا، ومثل الجعودة لها منتهًى تنتهي إليه، فإذا زادت صارت قططًا[2].

وأمّا الإمالة الشديدة[3]:

فإنَّ الأصل في نقل القرآن المشافهة والتلقِّي، ولا يكون التلقِّي إلاَّ عن العالِم به المُتْقِنِ له، وقد قدّمت لك إمامة حمزة في هذا الباب. وممَّا تلقَّاه الإمالة الكبرى، ولا يخلو مَن أنكر عليه ذلك مِن حالين:

---

(١) النبلاء (٧/ ٩١).

(٢) السبعة (ص٧٦) والقطط: شدة جعودة الشعر.

(٣) الإمالة: أن تنحي الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء كثيراً، ويقال لها: الكبرى والإضجاع والبطح. وهي المرادة عند الإطلاق. وقليلاً وهي: بين اللفظين ـ أي بين الفتح والإمالة الكبرى ـ ويقال لها: التقليل، وبين بين، والصغرى. انظر: شرح الطيبة لابن الناظم (ص٣٦)، والإتحاف (ص٧٤).

الأوَّل: إنكار الإمالة الكبرى التي عبَّر عنها بالإمالة الشديدة.

الثَّاني: إنكار المبالغة فيها حتى تكون ياء محضة.

فأمَّا الأوَّل:

فإنَّ إنكار الإمالة الكبرى وهي تنحية الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء كثيرًا مردود من ثلاثة أوجه:

أوَّلاً: أنَّ هذه الإمالة منقولة عن العرب في قبائلَ معروفةٍ عندهم كعامَّة أهل نجد من تميم وأسد وقيس[1]. ومع أنها كانت قبل نزول القرآن، إلاَّ أنها لم تزل طرية حيَّة إلى اليوم، نسمعها من بعض إخواننا في البلاد العربية، ولعلك تصغي بسمعك إلى بعض الألفات في بعض بلاد الشام، وإلى عموم الألفات في لبنان، وكذلك إلى هاء التأنيث نحو «جنة» في بعض قرى مصر وصعيدها. فجهل المعترض بهذه اللغة ليس علمًا يعترض به.

ثانيًا: أن حمزة لم ينفرد بالإمالة، بل وافقه غيره، كلا بل ما من أحد من القراء إلاَّ ورويت عنه الإمالة ــ عدا ابن كثير وأبي جعفر ــ قلَّت أو كثرت.

ثالثًا: أنها صحت روايةً وتلاوةً، ونقلت كيفيتها بالمشافهة الصحيحة المتصلة إلى صاحب التنزيل ﷺ تقوية وتصحيحًا وتشريفًا لهذه اللغة عن بعض العرب، وليكون الكتاب العزيز ــ مع كونه كتابَ

---

(١) انظر: الكتاب (٤/ ١١٧)، وضياء السالك (٤/ ٢٩٩)، والكامل (ق٨٠)، والإتحاف (ص٧٤).

هدايةٍ ونجاةٍ ــ ديوانًا يجمع أصول كلام العرب ولغاتها ولهجاتها، ولا يخفى ما في ذلك من حفظ لهذه اللغة العظيمة.

وأما الثاني:

فمردود من وجهين:

أوَّلاً: أن حمزة لم يجعلها ياء محضة، وحاشاه ذلك، فهو إمام متقن.

وقد تلقَّينا قراءته ــ وبيننا وبينه نحو اثني عشر قرنًا ــ عن جماعة من شيوخ الأداء مختلفي البلاد، وليست كذلك، بل كلهم يصدر عن مشكاة واحدة.

ثم فَرْقٌ بين أن تُقَرَّب الألف إلى الياء كثيرًا وبين أن تُجْعَل ياءً محضة، وقد رأينا الطلبة يفرقون بينهما فكيف لا يفرق بينهما الأئمة المعول عليهم في الأداء.

ثانيًا: إن احتمل أن بعض من تلقى عن حمزة جعلها ياءً، فغلط الراوي ليس حجة يسوغ بها رد ما صح من كلام الله عزَّ وجلَّ.

وأمّا دعوى أن القرآن نزل بالتفخيم:

ــ أي عكس الإمالة ــ وعليه فلا تصح الإمالة، فما أفسدها من دعوى! إذ كلٌّ من عند الله.

ثم إنَّ الإمام أبا القاسم الهذلي في كامله قد بسط الرد على ذلك بسطًا متينًا[1]، فلا نطوّل به.

---

(١) الكامل (ق٨٠).

وأمّا ما ذكره الحافظ الذهبي:

قال[1]: قال يعقوب بن شيبة سمعت علي بن المديني وجعل يذم قراءة حمزة وقال: إنما نزل القرآن بلغة قريش، فقال له بشر بن موسى: حدثنا نوفل ـ فقال ابن المديني: نوفل ثقة ـ، قال: سمعت عبد الله بن إدريس يقول لحمزة: اتق الله، فإنك رجل تتأله، وهذه القراءة ليست قراءةَ عبدِ الله ولا قراءةَ غيرِه. فقال حمزة: أما إني أتحرج أن أقرأ بها في المحراب، قلت: لم؟ قال: لأنها لم تكن قراءة القوم. قلت: فما تصنع بها إذًا؟ قال: إن رجعت من سفري لأتركنها، ثم قال ابن إدريس: ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ لحمزة إنه صاحب سنَّة.

قلت ـ القائل الذهبي ـ: اشتهر تحذير ابن إدريس من ذلك، والله يغفر له، وقد تلقى المسلمون حروفه بالقبول وأجمعوا اليوم عليها. اهـ.

فأقول:

ينبغي أن يتنبه ههنا إلى أمور:

أحدها: قول حمزة «لم تكن قراءة القوم» يعني أصحاب الحديث.

والثاني: قوله: «إنما نزل القرآن بلغة قريش». هذا الحصر إن أريد به الغالب فصحيح، وإن أريد أنه لم يرد فيه شيء على خلاف لغتهم فغير صحيح، فإن في القرآن أشياء كثيرة ليست هي لغة قريش، ومن الأمثلة

---

(١) في سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٧).

على ذلك: ما أجمعت الأمة عليه في نصب (ما هذا بشرًا)؛ فإن لغة قريش إعمال (ما)، فعلى لغتها يجب رفع (بشرًا)، لكن جاءت القراءة موافقة للغة بعض العرب التي لا تُعْمِلُ (ما)، وثَمَّ عشرات الأمثلة في المفردات والتراكيب غير ما ذكرت، يعلمها المختصون بكتاب الله تعالى.

والثالث: قوله «هذه القراءة ليست قراءة عبد الله ولا غيره». لا شك عند جميع أئمة القراء سابقهم ولاحقهم أنه ناف، ومن نقل الإمالة مثبت، ومن أثبت فإن معه زيادة علم.

والرابع: قول حمزة: «أتحرج...» هذا من ورعه، فإن العالِمَ الحكيمَ إذا رأى نفرةً من تلقي بعض السنن تركها، تأليفًا للقلوب، وجمعًا للكلمة.

والخامس: قول ابن إدريس «ما أستجيز...»، إنما كان الباعث عليه تحرير كتاب الله تعالى عن وقوع الخطأ والبدعة فيه حسب ما أدى إليه اجتهاده، ولا شك أنه إمام من أئمة السنَّة، لكن لو تعارض قوله وقول أئمة القرآن لقدم قولهم، لأنهم اختصوا بكتاب الله ونقله وأفنوا أعمارهم في تحصيله وضبطه، ولا أدل على حفظ كتاب الله تعالى من بقاء قراءة حمزة في جميع أمصار المسلمين من عهد حمزة إلى اليوم محفوظة متصلة السماع، ولم يحصل لكلام ابن إدريس إلاَّ أن جهله كثير من العلماء فضلاً عن العامة، فأي الأمرين أحق؟.

فرحم الله الجميع وحشرنا في زمرتهم.

والسادس: أن تحرُّجه من القراءة بها في المحراب لأنه يتورع عن التشويش في كتاب الله على بعض من لم يعرف قراءته، لا أنه يتورع عن الصلاة بها، فإنه ثبت عنه كما روينا عنه أنه كان يقرأ في الصلاة كما يقرأ، لا يدع شيئًا من قراءته من المد والهمز والإدغام، وغير ذلك[1].

وأمّا الإدغام الفاحش:

فإنَّ حقيقة الإدغام هي: اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مشددًا[2].

وسببه تماثل الحرفين أو تقاربُهُمَا أو تجانسهما، ولم يُدْغَم المتباعدان من الحروف إلاَّ ما استثني مما هو نادر ولا حكم له.

ووجه الإدغام: طلب التخفيف. فإن الإدغام أخف على المتكلم من الإظهار.

إذا عرفت هذا فاعلم أن كل ما أدغمه حمزة لم يخرج حرف منه قط عن كلام العرب، بل ربما لا يكون بعض ما أدغمه مشهورًا في كلام جميع العرب، لأن القراءة سنَّة متبعة لا يلزم من صحتها أن يكون جميع العرب أو غالبُهُم متكلمًا بها. ولولا الإطالة لسردت جميع ما أدغمه حمزة مع ذكر شواهده، لكن حسب القارىء أن يراجع أي لفظ مدغم في كتب العربية أو توجيه القراءات[3].

---

(١) السبعة (ص٧٧)، معرفة القراء الكبار (١/ ١١٤).

(٢) انظر: النشر (١/ ٢٧٤).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٤٥) وما بعدها، والكشف (١/ ١٤٤).

وأمّا تسمية إدغام حمزة بالفاحش فمردود من أوجه ستة:

الأوَّل: أن جميع ما أدغمه حمزة لا يخرج عن كلام العرب، بل في كلام العرب من المدغمات شيء كثير لم يقرأ به حمزة ولا غيره[1]، لأنه لا يلزم من جوازه في العربية جوازه في القرآن، إذ القراءة سنَّة متبعة.

الثاني: أنه لم ينفرد به بل جميع القراء مشارك له فيه، وليس في قراءته حرف مدغم إلاَّ وهو متابع عليه، قلَّ أو كثر.

الثالث: أنه لا حاجة لكي نقبل روايته إلى أن يتابعه غيره من القراء، لأنا قد بينا لك صدقه وأمانته وضبطه وإمامته في الأداء، وقد نقل قراءته عن جماعة.

الرابع: أن جميع ما أدغمه قد صحت الرواية عنه فيه من طرق كثيرة، ثم قد صح إسناده هو كذلك إلى النبي ﷺ فأين الفحش في هذا؟!

الخامس: أن دعوى ــ إذهاب حروف كثيرة من كتاب الله تعالى بسبب الإدغام فينقص بكل حرف عشر حسنات ــ دعوى غريبة. إذ الإدغام كما عرفت النطق بحرفين حرفًا مشددًا، إذا كان الأول ساكنًا والآخر متحركًا مثلاً. هذا ما في الأمر.

فأنت إذا قرأت (لقد جاءك) بإظهار الدال، أو قرأت (لقد جاءك)

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤٦٠) وما بعدها، (باب الإدغام) وشرح المفصل (١٠/ ١٢١و ١٣٧ و ١٤٠ و ١٤٦).

بإدغامها، فإن الجملة لم تنقص حرفًا واحدًا، والعدد فيهما سبعة أحرف، لأن المشدد بزنة حرفين لغة وشرعًا[1].

السادس: يطالب من ادعى الإدغام الفاحش بحرف واحد قرأه حمزة كذلك، ولن يجده، لا عن حمزة ولا عن غيره من الأئمة العشرة[2].

وأمّا تغيير الهمز في الوقف:

فإنه لما كانت الهمزة أثقل الحروف نطقًا وأبعدها مخرجًا تنوّع العرب في تخفيفها بأنواع التخفيف كالنقل والتسهيل والإبدال والإدغام والحذف، ثم أعملوا ذلك في الوقف والوصل.

وهو باب كبير فيه مذاهب شتى للعرب.

وأنقل ها هنا كلامًا متينًا للإمام ابن الجزري، يحصل به البيان وينتهض به الرد على منكر تغيير الهمز في الوقف.

---

(١) ومن هنا يتبين خطأ من عرّف الإدغام من المتأخرين بأنه (إدخال الحرف الأول على الثاني) وما أشبه هذا التعريف الناقص.

(٢) وبهذه الأوجه يجاب عما حكاه جماعة من الأئمة كالبهوتي في شرح منتهى الإرادات (١/ ١٩٣)، وكشاف القناع (١/ ٣٤٥)، ومطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى (١/ ٤٤٠)، من الرواية عن الإمام أحمد في كراهة الإدغام لأبي عمرو، وكأن الإمام رحمه الله لم يثبت عنده وجه الإدغام أوّلاً، وإلاّ فقد صح عنه أنه قوى قراءة أبي عمرو وهي مشتملة على إدغامٍ كثيرٍ في غالب طرقها.

قال رحمه الله: تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلاَّ قد ورد عنه تخفيف الهمز إما عمومًا وإما خصوصًا، وقد أفرد له علماء العربية أنواعًا تخصه، وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحت به الرواية، إذ من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، لأن القراءة سنَّة متبعة يأخذها الآخر عن الأول. ومما صح في القراءة وشاع في العربية الوقف بتخفيف الهمز، وإن كان مما يحقق في الوصل، لأن الوقف محل استراحة القارىء والمتكلم. ولذلك حُذِفَت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه الروم والإشمام والنقل والتضعيف، فكان الهمز في هذه الحالة أحق وأحرى.

وقد وافق حمزة على تسهيل الهمز في الوقف حمران بن أعين وطلحة بن مصرف وجعفر الصادق والأعمش ــ في أحد وجهيه ــ وسلام الطويل البصري وغيرهم، وعلى تسهيل المتطرف منه هشام بن عمار ــ في أحد وجهيه، وأبو سليمان عن قالون في المنصوب المنوَّن...

ثم سرد جميع أنواع الهمز المغير وقفًا، وما جاءت به الرواية وما لم تجىء[1].

---

(١) النشر (١/ ٤٢٩ و ٤٣٠).

وأمّا التكلف:

فمرادف للتنطع والإفراط.

وجوابه من أربعة أوجه:

الأوَّل: مَن يُقَدِّر التكلُّف ويميزه؟! صاحب العلم نفسه أم غيره؟ من معه العلم أم من معه العدم؟!

إن من ليس معه شيء من القرآن يسمع تلاوة من معه منه شيء فيرميه بالتكلف، وهذا يسمع تلاوة من معه القرآن كله لكن لم يجوده فيرميه بالتكلف، وهذا يسمع المجود المبتدىء الذي لم يتقن فيرميه بالتكلف، وهذا يسمع العالم المقرىء المتقن فيرميه بالتكلف.

فأنا سائلك من يقدر التكلف ويزن الأداء والإتقان من هؤلاء الخمسة؟ أهو: العالم المتقن صاحب الفن المختص به حياته كلها، أم نصف المتعلم الذي لعله لم يُجَوِّد القرآن قط على أحد؟!

إن بعض طلبة العلم الغيورين ربما وصف الواحد منهم شيئًا في هذا العلم بأنه تكلف أو تنطع وهو لا يعرف مبادىء ما انتقده!! ولعل الواحد منهم إن سئل عن الصواب فيما نقده أتى فيه بما لم يسبقه إليه أحد.

وهذا مندرج في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[1].

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

الثاني: أن دعوى التكلف في قراءته متناقضة، فقد اتفقنا على عدالته وصدقه وضبطه وثقته، فمن كان هكذا كيف كان ما نقله تكلفًا؟! ثم كيف ردت قراءته؟!

والأمر لا يخرج عن شيئين:

إما أنه ثقة، ومقتضى ذلك تسليم صحة نقله. أو غير ثقة فيصح أنه غير مؤهل للنقل.

الثالث: يلزم على هذه الدعوى بطلان قراءة غيره من الأئمة العشرة ممن لم يتكلم فيهم أحد، لأنه لم ينفرد في جميع منقوله كما عرفت.

الرابع: وإذا كان هذا التكلف والإفراط حاصلاً من بعض النقلة عنه ـ كما قدمنا بعضه ـ كان ينبغي النظر في حال الناقل وثقته وضبطه قبل الحكم على المسند إليه.

ولذا قال شعيب بن حرب: كنت ألوم من يقرأ بقراءة حمزة حتى دخلت فقرأت عليه. فلما رآه شعيب وسمع قراءته رضيها وقبلها، وكان يقول بعد ذلك لأصحاب الحديث: تسألوني عن الحديث ولا تسألوني عن الدُّرّ. فقيل له: وما الدر؟ فقال: قراءة حمزة[1].

قال الإمام ابن الجزري: وأما ما ذكر عن عبد الله بن إدريس وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة فإن ذلك محمول على قراءة من سمعا منه ناقلاً عن حمزة، وما آفة الأخبار إلاَّ رواتها. اهـ[2].

---

(١) جمال القراء (٢/ ٤٧٣).

(٢) غاية النهاية (١/ ٢٦٣).

وروينا عن ابن مجاهد قال: حدثني علي بن الحسن قال: قال محمد بن الهيثم: واحتج من عاب قراءة حمزة بعبد الله بن إدريس أنه طعن فيها، وإنما كان سبب هذا أن رجلاً ممن قرأ على سُلَيم[1] حضر مجلس ابن إدريس فقرأ، فسمع ابن إدريس ألفاظًا فيها إفراط في المد والهمز وغير ذلك من التكلف المكروه، فكره ذلك ابن إدريس وطعن فيه. قال محمد: وهذا الطريق عندنا مكروه مذموم. وقد كان حمزة يكره هذا وينهى عنه، وكذلك من أتقن القراءة من أصحابه[2].

قلت: ثم هذا الذي سمعه هذان الإمامان رحمهما الله يدل على أمرين:

أحدهما: أن من نقل القراءة غير ثقة أو ضابط، ولا يخفى أن هذا غير مؤثر في قراءة حمزة، ويكون هذان الإمامان وغيرهما قد أحسنوا إلى الأمة في النصيحة للكتاب العزيز.

والآخر: أن يكون الناقل ثقة وقد غلط، وغلط الثقة فيما روى لا ينقض أصل المروي، كما لو غلط أحد الحفاظ في زيادة لفظ في كلام النبي ﷺ فإن الزيادة لا تبطل الخبر، كما لا تبطل سائر الأخبار المروية عنه ﷺ.

وقال الإمام أبو الكرم الشهرزوري: قراءة حمزة نقل وأداء عن السلف ورواية، لأنه ما قرأ حرفًا إلاَّ بأثر، وقد روى قوم

---

(١) هو ابن عيسى الحنفي صاحب حمزة.

(٢) السبعة (ص٧٦).

عن حمزة فأتوا بما لا تجوز به القراءة من المد المفرط، والزعقات الهائلة، والأصوات العظيمة الهائلة. ولم نقرأ نحن بذلك على شيوخنا، بل قرأنا عن حمزة بالمد الذي مقداره ثلاثة ألفات، هذا المد التام عنه. أخبرنا أبو محمد الصريفيني الخطيب إذنًا حدثنا أبو حفص الكتاني، حدثنا أبو بكر ابن مجاهد قال: كان حمزة بن حبيب بعيدًا مما حكوه. ينهى عن الإفراط، ويأمر بالتوسط، ولقد أخبرنا العباس بن محمد الدوري، حدثنا عبد الله بن صالح العجلي قال:

قرأ أخ لي أكبر مني على حمزة فجعل يمد. فقال له حمزة: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة.

واعلم أن الذين رووا عن حمزة المد المفرط، والزعقات الهائلة، والأصوات العظيمة، قد أنكر عليهم من كان في زمانهم من الفقهاء وأصحاب الحديث، وهم الأئمة المرضيون، حتى قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «إني لأكره القراءة بها» يعني ما أورده هؤلاء عن حمزة، وحمزة منزه عما قالوه ونحلوه إليه، مما لا يجوز على نحو ما رواه سيد هذه الطائفة، وهو الإمام أبو بكر بن مجاهد رضي الله عنه[1]. اهـ.

---

(١) المصباح (٤/ ١٤٩٥).

قال الحافظ الذهبي: كره طائفة من العلماء قراءة حمزة لما فيها من السكت وفرط المد واتباع الرسم[1] والإضجاع وأشياء. ثم استقر اليوم الاتفاق على قبولها، وبعضٌ كان حمزة لا يراه[2].

وقال: قد انعقد الإجماع بأَخَرةٍ على تلقي قراءة حمزة بالقبول والإنكار على من تكلم فيها، فقد كان من بعض السلف في الصدر الأول فيها مقال[3].

جواب الاعتراض الثالث

يجب أن يعلم أن الاعتراض على بعض كلام الله تعالى مما تلقاه أئمة الأداء ــ في باب فرش الحروف ــ باب خطير ومرتع خصيب للاسترواح لرد ما أنزل الله، وقد دخل فيه حَسَنُ القَصْدِ والسيِّىءُ، وفتح بعض أهل العربية ــ رحمهم الله ــ الباب لأهل البدع والمذاهب الرديئة ليلجوا باسم الدفاع عن القرآن، فسنُّوا بذلك سنَّة سيئة.

وقد تأملت نقودهم واعتراضاتهم فرأيتها راجعة إلى خمسة أمور[4]:

---

(١) أي اتباع الرسم في تغير الهمز حال الوقف. وقد تقدم الكلام عنه.

(٢) النبلاء (٧/ ٩١).

(٣) الميزان (١/ ٦٠٥).

(٤) انظر: الإنصاف للأنباري (٢/ ٤٣٦)، والحجة لأبي علي الفارسي (٣/ ١٢١)، والخصائص (١/ ٧٣)، والمنصف (١/ ٣١١)، والتصريح على التوضيح ــ مع حاشية العليمي ــ (٢/ ٥٧، ٦٠)، و شرح الرضي للشافية (١/ ٤٥)، و (٣/ ٢٩٢)، وإعراب القرآن (١/ ٣٦٨)، وشرح المفصل (٢/ ٨٣)، =

الأول: ظنهم أن تلك الحروف التي تفرد بها بعض القراء اختيار واختراع منهم.

الثاني: توهمهم أن كل حرف من القرآن لا بد أن يكون في أعلى درجات الفصاحة.

الثالث: احتمال الغلط من ناقل هذا الحرف أو الوهم فيها كمن خَطَّأ حمزة في «مَكْرَ السَّيِّءْ». بسكون الهمزة وصلاً ووهَّمه في (مصرخيَّ)[1].

الرابع: عدم الإحاطة بلغات العرب، ولهجاتها، فإذا ورد حرف يخالف المشهور من كلام العرب ولم يعرف النحوي توجيهه بادر إلى إنكاره وتقبيحه.

الخامس: قلة معرفة الآثار والأسانيد وما تضمنته مما نقله القراء من الخلف عن السلف.

إذا تبين هذا فإن العلماء ــ ولا سيما القراء والمفسرين والمقتدى بهم من أئمة العربية ــ قد انتصبوا للتصدي لهذا التوجه في مواضع تلك الحروف من تصانيفهم.

وها هنا قال أبو حيان: ما ذهب إليه أهل البصرة من امتناع العطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير

= و ٩/١١٨)، وفي الكتاب المنسوب إلى ابن خالويه (الحجة) (ص٧٨، ١٥١، ١٨٢، ٣٧٣)، وتأويل مشكل القرآن (ص٥٨ ــ ٦٤).

(١) القرطبي (١٤/٣٥٩).

صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك. «ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير، يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة. . . »، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ[1].

وقال الإمام ابن الجزري: أنَّى يسعهم إنكار قراءة تواترت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، إلاَّ نويس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحها حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله يوافق قياسًا ظاهرًا عنده لم يقرأ بذلك أحد لقطع به الصحة، كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياسًا ظاهرًا لأنكرها، ولقطع بشذوذها، حتى إن بعضهم قطع في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾[2] بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لحن، وأنه لا يجوز عند العرب، لأن الفعل هو (تأمَنُ) مرفوع، فلا وجه لسكونه حتى أدغم في النون التي تليه.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/ ١٥٨) وما بين القوسين منه (٢/ ١٤٧).

(٢) سورة يوسف: الآية ١١.

فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى! يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً، والقرآن فرعًا، حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك. بل يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه يبالغون في توجيهه، والإنكار على من أنكره حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته الكافية الشافية في الفصل بين المُتَضَايِفَيْن:

وعمدتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضدٍ وناصرِ

ولله در الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ كلام الزجاج في تضعيف قراءة الخفض، ثم قال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ فمن رد ذلك، فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محظور، لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو. ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه فإنا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع درجات الفصاحة.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» عند ذكره إسكان بارئكم ويأمرْكم لأبي عمرو: وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها...

ثم رد ابن الجزري على من ادعى أن هذه الأحرف التي انفرد بها بعض القراء محمولة على قلة الرواة فقال: لا والله، بل كله محمول على كثرة الجهل ممن لا يعرف لها أوجهًا وشواهد صحيحة تُخَرَّج عليها، إذ هي ثابتة مستفاضة، ورواتها أئمة ثقات، **وإن كان ذلك محمولاً على قلة ضبطهم فليت شعري أكان الدين قد هان على أهله حتى يجيء شخص في ذلك الصَّدْر يُدْخِل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها**، فيسمع منه ويؤخذ عنه، ويقرأ به في الصلوات وغيرها، ويذكره الأئمة في كتبهم، ويقرؤون به، ويستفاض، ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا، لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به، مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركة أو حرفًا في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مُصِرّاً على ذلك يكفر.

قال أبو شامة: ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في كلامهم مثله، لأنه ناف ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بالإجماع. ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله. فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم[1]. اهـ.

وأما احتجاج أبي إسحاق الزجاج ـ رحمه الله ـ بأن مفاد الآية على قراءة الخفض سيكون جواز الحلف بغير الله وقد نهي عن ذلك، فقد رد عليه ابن الأنباري والفخر الرازي فقالا:

---

(١) انظر: منجد المقرئين (ص٦٤).

يمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية، لأنهم كانوا يقولون: «أسألك بالله والرحم»، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ما ورد النهي عنه في المستقبل[1]. اهـ.

وأجاب جماعة من المحققين كشيخ الإسلام ابن تيمية بأن هذا من باب التسبب بها، وليس من الإقسام[2].

وأما دعواه الإجماع فلا تخفى على فطن، وحسبك من الرد عليه القرّاء ــ من السلف ــ بتلك القراءة قبل تدوين العربية، وممن صححها جعفر الصادق ــ رحمه الله ورضي عنه ــ.

فإن قيل: قد عُلِّل المنع أيضًا فقال المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز: «مررت بزيد وك»، فكذلك لا يجوز: «مررت بك وزيد»[3].

فقل: قد رد أبو حيان عليه فقال: تعليل المازني معترض بأنه يجوز أن تقول: «رأيتك وزيدًا»، ولا يجوز «رأيت زيدًا وك»، فكان القياس «رأيتك وزيدًا» أن لا يجوز[4].

---

(١) تفسر الرازي (٩/ ١٦٤)، وزاد المسير (٢/ ٣).

(٢) وانظر بسطًا متينًا لذلك في اقتضاء الصراط المستقيم (٤٢١)، وكذا مناقشة المسألة في: روح المعاني (٤/ ١٨٥)، وإملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري (ص١٦٥)، وإعراب القرآن (١/ ٤٣٢).

(٣) انظر: معاني القرآن (٢/ ٦).

(٤) البحر المحيط (٣/ ١٥٨)، وانظر: حجة القراءات (ص١٩٠)، وشرح المفصل (٨/ ٥٣).

ثم لصحة الشواهد نظمًا ونثرًا في جواز عدم عود الخافض عند العطف على الضمير المخفوض جزم كثير من محققي العربية بصحة هذا الوجه، فقال ابن مالك في ما روَّيناه في ألفيته رادًا على البصريين:

وَعَوْدُ خافِضٍ لَدَىٰ عَطْفٍ علىٰ ضميرِ خَفْضٍ لازمًا قد جُعِلا
وليس عندي لازمًا إذا قد أتى في النثر والنظم الصحيح مُثْبَتا[1]

ومن أئمة العربية من انتصب للرد على من ضعف هذه القراءة، لكن وجَّهها بغير ما ذكرنا ــ وإن كان في توجيهه نظر، لكن أصاب في الرد ــ فقال العلامة ابن يعيش:

«. . . رد أبو العباس محمد بن يزيد[2] هذه القراءة وقال: لا تحل القراءة بها.

وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد.

وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها.

ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنّى المخفوض:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/ ١٥١)، وضياء السالك (٣/ ٢١٢).
(٢) يعني المبرد. وانظر كلامه في كتابه «الكامل» (٢/ ٥٤).

أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جواب القسم.

والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية، حتى كأنه قال «والأرحام»، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت في نحو قولك: «بمن تمر أمر»، و «على من تنزل أنزل»، ولم تقل: «أمر به»، و «لا أنزل عليه» لأنها مثلها في موضع نصب: وقد كثر عنهم حذف الجر... إلخ»[1]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: من زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار، فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار، وإلاَّ فقد سمع من الكلام العربي نثره ونظمه العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه: (ما فيها غيره وفرسه) ولا ضرورة هنا كما يدعى مثل ذلك في الشعر[2]. اهـ.

وأما معنى قراءة الخفض: فاتقوا الله الذي تتساءلون به وبالأرحام. إذ كانوا لشدة تعظيمهم للرحم يحلفون بها. وهذا إخبار عنهم[3] كما قاله جماعة، لا تجويزًا للحلف بغير الله إذ النصوص معروفة مستفيضة بالنهي عن ذلك، والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل (٣/ ٧٨).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٤٠٨).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٧٩)، والبحر المحيط (٣/ ١٥٧)، وإبراز المعاني (١/ ٤١١).

وقال الزركشي بعد أن نقل عن بعض أهل العربية الاعتراض على (بمصرخيَّ)، ثم نقل عن المبرد أنه لا تحل القراءة بخفض ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ قال:

والصواب أن حمزة إمام مجمع على جلالته ومعقود على صحة روايته، ولقد هجن المبرد فيما قال ــ إن صح عنه ــ فقد نقلت هذه القراءة عن جماعة من الصحابة والتابعين، منهم ابن مسعود، وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش، والقراءة سنَّة متبوعة، متلقاة عن رسول الله ﷺ توقيفًا، فلا يجوز لأحد أن يقرأ إلاَّ بما سمعه، ولا مجال للاجتهاد في ذلك، وقراءة حمزة متواترة، وهي موافقة لكلام العرب، وقد جاء في أشعارهم ونوادرهم مثلها كثيرًا، ولهذا اعتد بها ابن مالك في هذه المسألة، واختار جواز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، وفاقًا للكوفيين[1].

جواب الاعتراض الرابع

أمّا ما ذكره العلاَّمة ابن النجار رحمه الله، فعنده تسكب العبرات إذ هذا العَلَم متأخر والإجماع قد استقر وعرفه القاصي والداني، فلو أنه راجع محققي القراء لاتضح له وجه الصواب.

والجواب عما قال من خمسة أوجه:

الأوَّل: دعوى أن تغيير الهمز ليس بمتواتر، هو قول محدث لم يقله أحد من السلف، وأما أئمة القراءة فلم يقله متقدم منهم ولا متأخر، بل

---

(١) البحر المحيط للزركشي (١/ ٤٧١)، والبرهان له (١/ ٣٢٢).

تغييره متواتر إجماعًا ولا يستطيع أن يأتي بحرف واحد عن أحد ممن قدمت أن التغيير آحاد، والذي يقول خلاف ذلك لا يدري ما القراءات، ولا يدري كيف نقلت إلينا.

الثاني: أن التغيير إن كان في وسط الكلمة فهو مذهب كثير من القراء كنافع وابن كثير وأبي جعفر وأبي عمرو فكيف كان آحادًا؟، وإن كان في آخر الكلمة فقد وافق حمزة جماعة من السلف أيضًا، واستفاضت قراءتهم وتواترت كما تقدم فكيف كان آحادًا؟

الثالث: أن دعوى التواتر في بعض وجوه القراءات والآحاد في بعضها دعوى لم تسمع إلاَّ من بعض المعتزلة وبعض المتأخرين كابن الحاجب في المائة السابعة، وهي كدعوى بعض المتأخرين أن ما فوق القراءات السبع شاذ[1]، وهذا من عجائب الدنيا، وذلك يؤكد أن بعض علماء الأصول والعربية توهموا أن مجيء القراءات بطريق الآحاد إما كلاً أو بعضًا.

وقد بينت أن هذا قول فاسد في موضع آخر[2]، وإن نصره بعض المتأخرين والمعاصرين.

---

(١) انظر: رد شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٦٩)، وانظر كلام ابن الحاجب في: مختصر المنتهى (٢/ ٢١)، وكلام غيره في البحر المحيط للزركشي (٢/ ٢١٢).

(٢) في كتابي (المدخل إلى علوم القرآن عند أهل السنَّة والجماعة).

والآثار عن السلف كلها تدل على أنهم لا يقبلون من القراءات الآحاد، وإلاَّ لقبلوا ما في البخاري من قراءة «والذَّكَرِ والأنثىٰ» وغير ذلك. ولذا قال محمد بن صالح: سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو بن العلاء: كيف تقرأ: ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٥ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾، فقال: (لا يعذِّب) بالكسر، فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي ﷺ (لا يعذَّب)؟، فقال له أبو عمر: «لو سمعت الرجل الذي قال سمعت النبي ﷺ: ما أخذته عنه. وتدري ما ذاك؟ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة».

وهكذا قال غيره من السلف، فانظر كيف يردون قول الآحاد، مع أنه صحابي، ولا يعتدون بنقله في القراءات خاصة، لأن القراءات عندهم لا تثبت قرآنيتها إلاَّ بالتواتر، بخلاف السنَّة فإنهم يقبلونها ويعملون بها ولو كانت آحادًا كما يعلمه من تتبع الآثار، لا من جهلها واعتمد على المختصرات في الأصول وغيرها.

الرابع: استنباطه من إنكار الإمام أحمد هو أن بعض وجوه القراءة لا تصح، هو استنباط عجيب، فإن كان المنكر من الوجوه في نفسه خطأ كما قدمنا، فهذا لم يقرأ به حمزة ولا غيره من أئمة الأداء كما قدمت، وإن كان هو المتلو اليوم في سائر أمصار المسلمين فمن أنكره فقد أخطأ، كما قدمت تفصيله. ولا شك عند أحد من علماء القراءات المختصين بكتاب الله تعالى أن ما أنكره الإمام أحمد وغيره من الأئمة ليس هو قراءة حمزة نفسها وإنما هو تنطع غير المحققين والمتقنين لقراءته.

الخامس: أنه لا يلزم من إنكار أحد من الأئمة أن يكون النقل في نفسه غير متواتر، فضلاً عن صحته، فقد أنكر غير واحد من أئمة العلماء أشياء لم تثبت عندهم أو لم يستقر تواترها، وما زال عمل المسلمين عليها اليوم.

تنبيه: تكلم العلامة ابن قتيبة ــ رحمه الله ــ في تأويل مشكل القرآن[1] بكلام طويل لم يخرج فيه عن كلام غيره من الطعن على حمزة، وقد أفرد الرد عليه العكبري في تصنيف كما تقدم.

وأجبت ههنا عن جميع ما تمسك به، فلا حاجة إلى التطويل، والله يغفر لنا وله.

(١) (ص٥٨ ــ ٦٤).

المبحث الخامس
الأسانيد التي أدت إليَّ القراءة والرواية عن حمزة

وقعت لنا قراءة حمزة متصلة السماع عالية ــ ولله الحمد والمنة ــ ، مع مرور ما يقرب من ألف وثلاثمائة سنة، وبيننا وبينه أربعة وعشرون رجلاً .

كما وقعت لنا الرواية عنه باتصال السماع أيضًا عالية، وبيننا وبينه ثلاثة وعشرون رجلاً، وباتصال الإسناد بيننا وبينه ثمانية عشر رجلاً، وهذا أوان تفصيلها .

أما قراءة حمزة :

فقرأت بها القرآن كله ــ ختمة مفردة ــ وختمة أخرى ضمن القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة على شيخنا المقرىء المتقن أحمد بن أحمد بن مصطفى أبو الحسن المليجي ثم القاهري قراءة عليه بالرياض، وهو قرأ على أحمد عبد العزيز الزيات، على عبد الفتاح هنيدي، على العلاَّمة محمد بن أحمد الشهير بالمتولي .

(ح): **وعاليًا** قرأت بها القرآن كله ضمن القراءات العشر من طريق

الطيبة على شيخنا المقرىء المتفنن عبد الباسط بن حامد الأسيوطي ثم القاهري الأثري قراءة عليه بالقاهرة، وهو قرأ على شيخه شَمْرُوخ بن محمد السَّمَطي، على العلامة محمد بن أحمد المتولي، على أحمد الدُّرِّي التِّهامي، على أحمد بن محمد الشهير بـ«سَلَمونة»، على إبراهيم العبيدي.

(ح): وعاليًا كذلك قرأت بها ختمة كاملة ضمن القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة على شيختنا المقرئة الصالحة أم السعد بنت محمد بن علي بن نجم الإسكندرية قراءة عليها بها، وهي قرأت على الشيخة المقرئة العابدة نفيسة بنت «أبو العِلا» المالكية ــ وكانت تحفظ الموطأ عن ظهر قلب ــ، على عبد العزيز بن علي كُحيل.

(ح): وعاليًا قرأت بها القرآن كله ضمن القراءات العشر من طريق الطيبة على شيخنا المقرىء المتقن محمد بن عبد الحميد بن خليل الإسكندري بها، وختمة أخرى كذلك في الرياض، وهو قرأ على العلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي.

(ح): وقرأ شيخنا كذلك ختمة مفردة على الشيخة نفيسة، وكلاهما قرأ على عبد العزيز بن علي كحيل، على عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي، على علي الحدَّادي الأزهري، على إبراهيم العبيدي.

(ح): وأعلى بدرجة قرأت بها القرآن ــ الحزب الأول ــ ضمن القراءات السبع على شيخنا المقرىء الصالح بكري بن عبد المجيد الطرابيشي قراءة عليه بدمشق وأجازني بالباقي، وهو قرأ على محمد سَلِيم الحُلْواني، على والده أحمد الحلواني، على أحمد المرزوقي،

على إبراهيم العبيدي، على عبد الرحمن بن حسن الأجهوري، على أحمد البقري، على محمد بن قاسم البقري.

(ح): وقرأت بها القرآن ضمن القراءات السبع من طريق الشاطبية إلى قوله: «المفلحون» في البقرة ـ على شيخنا المقرىء القاضي السيد زيد بن علي بن أحمد السُّدمي الرَّوضي قراءة عليه بروضة صنعاء، وهو قرأ السبعة على والده على علي بن أحمد الشرفي، على يحيى بن هادي الشرفي، على ياقوت بن أحمد أَلْماس المهدي، على هادي بن حسين القارِني، على علي بن عثمان العجمي الإستنبولي، على عبد الله بن محمد بن يوسف، على أحمد بن محمد البنا ـ صاحب الإتحاف ـ وعلي المنصوري كلاهما على محمد بن قاسم البقري.

وقرأ البقري عاليًا على عبد الرحمن بن شحاذة اليمني، على ابن غانم المقدسي، على محمد بن إبراهيم السمديسي، على أحمد بن أسد الأُميوطي، على الإمام ابن الجزري.

(ح): وقرأ عبد الله بن محمد بن يوسف على أبيه، على جده، على محمد بن جعفر الشهير بأوليا أفندي، على أحمد المسيري، على ناصر الدين الطبلاوي، على القاضي زكريا الأنصاري.

(ح): وقرأ اليمني على والده، على ناصر الدين الطبلاوي، على القاضي زكريا الأنصاري، على رضوان بن محمد العقبي، على الإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري بأسانيده في «النشر»[1].

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٥٨).

ومنها: على شيخ الإقراء بالديار المصرية عبد الرحمن البغدادي، على شيخ الإقراء بمصر محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، على أبـي الحسن علي بن شجاع المعروف بصهر الشاطبـي، على الإمام أبـي القاسم الشاطبـي، على أبـي الحسن علي بن هذيل، على أبـي داود سليمان بن نجاح، على الإمام الحافظ أبـي عمرو الداني.

وقال في «التيسير»[1]:

إسناد قراءة حمزة:

فأما رواية خلف: فحدثنا بها محمد بن أحمد ـ يعني ابن علي الكاتب ـ حدثنا ابن مجاهد، حدثنا إدريس بن عبد الكريم، حدثنا خلف، عن سليم، عن حمزة.

وقـرأت بهـا القـرآن كلـه علـى أبـي الحسـن شيخنـا ـ يعنـي ابـن غلبـون ـ، وقـال لـي قـرأت بهـا علـى أبـي الحسـن محمـد بـن يـوسـف بـن نهـار الحِرْتكـي بـالبصـرة، وقـال لـي: قـرأت بهـا علـى أبـي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان، وقال: قرأت على إدريس بن عبد الكريم قبل أن يقرىء باختيار خلف، وقال: قرأت على خلف، وقال: قرأت على سليم، وقال: قرأت على حمزة.

وأما رواية خلاد: فحدثنا بها محمد بن أحمد، حدثنا أحمد بن موسى، حدثنا يحيـى بن أحمد بن هارون المزوّق عن أحمد بن يزيد الحلواني، عن خلاد، عن سليم، عن حمزة.

---

(١) التيسير (ص١٥).

وقرأت بها القرآن كله على أبي الفتح الضرير شيخنا، وقال لي: قرأت بها على عبد الله بن الحسين المقرىء، وقال: قرأت بها على محمد بن أحمد بن شنبوذ، وقال: قرأت على أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري المقرىء، وقال: قرأت على خلاد، وقال: قرأت على سليم، وقرأ سليم على حمزة. اهـ.

(ح): وعاليًا قرأ المحقق ابن الجزري على شيوخه الثلاثة ابن الصائغ وابن البغدادي وابن الجندي ـ إلاَّ أنه وصل على ابن الجندي إلى أثناء سورة النحل ـ وهم قرؤوا على أبي عبد الله الصائغ، وهو قرأ على أبي الحسن علي بن شجاع الضرير، وهو قرأ على أبي الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي، وهو قرأ على الإمام أبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري ـ صاحب المصباح ـ قال: قرأت بها على الشريف الإمام أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي، قال: قرأت على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني إمام الحرمين، قال: قرأت على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان المطَّوِّعي، قال: قرأت على إدريس بن عبد الكريم الحداد، قال: قرأت على خلف بن هشام البزار، قال: قرأت على سليم بن عيسى الحنفي قال: قرأت على حمزة. اهـ.

وأسانيد حمزة إلى النبي ﷺ قد فصلناها في المبحث الثاني.

أمّا الرواية عن حمزة:

فقد وقعت لنا متصلة السماع ـ بحمد الله ـ في عدة كتب، منها:

ما أخبرنا به ملحق الأحفاد بالأجداد العلامة السيد عبد القادر بن عبد الله شرف الدين الصنعاني بقرائتي عليه بصنعاء: أخبرني الوالد، حدثني محمد بن محمد بن علي العمراني، ثنا الوجيه عبد الرحمن بن سليمان الأهدل ـ صاحب (النفس اليماني) ـ، أنا والدي سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل، أنا خالي أحمد بن محمد مقبول الأهدل، أنا عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهدل، أنا أبو بكر بن علي البطاح، أنا عمي يوسف بن محمد البطاح، أنا الطاهر بن حسين الأهدل، أنا الحافظ ابن الديبع الزبيدي، أنا نفيس الدين العلوي بروايته عن أبيه إجازة، وعن موفق الدين علي بن أبـي بكر بن شداد قالا: أنا أحمد بن أبـي الخير منصور الشماخي، أنا الشرف أبو بكر بن محمد بن أحمد الشراحي، أنا مكين الدين زاهر بن رستم بن أبـي الرجاء الأصفهاني، أنا أبو الفتح عبد الملك بن أبـي القاسم الكروخي، أنا أبو نصر التريقي وأبو عامر الأزدي، وأبو بكر الغورجي، قالوا: أنا عبد الجبار بن محمد الجراحي، أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المروزي، أنا الإمام أبو عيسى الترمذي قال: ثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي، ثنا أبو قطن عن حمزة الزيات، عن أبـي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن أبـي بن كعب: أن رسول الله ﷺ: «كان إذا ذكر أحدًا فدعا له بدأ بنفسه».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح، وأبو قطن اسمه عمرو بن الهيثم. اهـ[1].

قلت: وهو كما قال، وأبو إسحاق هو السبيعي.

(ح): وأخبرنيه **عاليًا** بثلاث درجات الشيخ المعمر الصالح الأثري محمد بن عبد الرحمن بن إسحاق بن الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب النجدي الحنبلي قراءة عليه بالرياض عن شيخه حمد بن فارس عن الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن، عن جده الإمام محمد بن عبد الوهاب، عن عبد الله بن إبراهيم الشمري الفرضي، عن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي، عن النجم الغزي، عن والده البدر الغزي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر.

(ح): وأعلى بخمس درجات ما أخبرني به ملحق الأحفاد بالأجداد العلامة الأثري أحمد بن نصر النُّعماني المدني ــ إجازة إن لم يكن سماعًا ــ عن إبراهيم بن عبد الله يارْشاهْ الكتبي، عن الوجيه عبد الرحمن بن محمد الكزبري، عن صالح بن محمد الفُلّاني، عن محمد بن سِنَّة العمري، عن الشريف محمد بن عبد الله الولاتي، عن محمد بن أُرْكماش الحنفي، عن الحافظ ابن حجر، أنا أبو إسحاق التنوخي، أنا أبو الحسن علي بن محمد البَنْدَنِيْجي، أنا أبو محمد عبد الخالق بن الأنجب القشيري مكاتبة عن أبي الفتح الكروخي به.

---

(١) جامع الترمذي برقم (٣٣٠٧).

خلاصة البحث

وبعد:

١ ـ فإن حمزة إمام في الأداء، وإليه المنتهى في الصدق والورع والتقى والإتقان، مكث ستين سنة في خدمة كتاب الله عزَّ وجلَّ، لم يأخذ من أحد ممن أقرأهم ولا شربة ماء.

٢ ـ وهو ثقة في الحديث.

٣ ـ ثبتت قراءته على جماعة من التابعين وتابعيهم بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، وقدأجمعت الأمة على صحة قراءته، فمن ردَّ شيئاً منها فقد ردَّ على الله ورسوله ﷺ.

٤ ـ الاعتراضات التي انتقدت فيها قراءة حمزة قد بينا بالتفصيل الجواب عنها، وأن منها ما كان هو ينكره، وأنكره غير واحد من أئمتنا، ومنها عدم علم المعترض بما تلقاه حمزة، ومنها عدم ثبوت القراءة عند المعترض على وجه تقوم به الحجة، وهذا المعترض معذور لأنه أحد المجتهدَيْنِ، وعدم العلم ليس بحجة في مقام النزاع عند أحد.

وأن الإمام أحمد رحمه الله قد رجع عن قوله فيها، وهو ظاهر في قوله الذي قدمت: (أنتم أهل القرآن وأنتم أعلم به)، وهذا من ورعه. ولا عجب فهو إمام أهل السنَّة.

٥ ــ انتقاد بعض علماء العربية حروفًا نقلها حمزة قد بينا أنه لا وجه له، وأنَّ ما نقله حمزة أقوى من كثير مما نقلوه.

٦ ــ القراءة سنَّة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، لا تعتمد على الأفشى في العربية، ولا الأقيس في اللغة، بل هي الأصل والقواعد الاصطلاحية تبع. إذ القراءة كلام الله تعالى.

٧ ــ ينبغي أن يتثبت في نسبة القول إلى الناس، ولا سيما الأئمة المقتدى بهم.

٨ ــ إذا ثبت خطأ أحد الأئمة المتبوعين ــ رحمهم الله ــ فإنه لا يجوز متابعته أو تقليده، لأنه لا يقتدى بأحد في الغلط.

٩ ــ إذا اختلف في مسألة ما في فن ما، فإنه يرجع في ذلك إلى أهله.

١٠ ــ أن الاعتراض على بعض العلم لن يزال في كل زمن وقطر، ما دام الجهل بهذا البعض كائنًا من أفراد الناس. لذا فإن الواجب على حملة كل علم من علوم الشريعة القيام بواجب ما علموه من الرسالة، وتقريب ذلك إلى الناس، ثم الصبر على ذلك، فـ ﴿إِنَّ ٱلْعَـٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾، والله تعالى يتولى عباده الصالحين، ويكلؤهم، ويصنعهم على عينه سبحانه وتعالى.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان[1]

---

(١) وكان الفراغ من تأليفه في شوال سنة ١٤١٨هـ في مدينة الرياض ثم مراجعته وتصحيحه في مدينة تونس حرسها الله تعالى في جمادى الأولى سنة ١٤٢٦هـ.

فهرس المراجع
مرتبة حسب الترتيب الهجائي

أوَّلاً: المخطوطة:

١ ــ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ المزي، نسخة دار الكتب المصرية

٢ ــ جامع البيان: أبو عمرو الداني، نسخة دار الكتب المصرية.

٣ ــ الكامل في القراءات: أبو القاسم الهذلي، نسخة رواق المغاربة بالأزهرية ٣٦٩.

٤ ــ المبهج في القراءات السبع: سبط الخياط، نسخة دار الكتاب المصرية.

ثانيًا: المطبوعة:

١ ــ إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو شامة (ت٧٩٤هـ)، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

٢ ــ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: البنا، مطبعة عبد الحميد حنفي ــ بالقاهرة.

٣ ــ الاستذكار: ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية ط ١، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض.

٤ ــ إعراب القرآن: النحاس (ت٣٣٨هـ)، عالم الكتب بيروت، تحقيق د. زهير زاهد.

٥ ــ الإنصاف: الأنباري، المكتبة العصرية ــ بيروت.
٦ ــ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مطبعة السنَّة المحمدية بالقاهرة ط ٢، بتحقيق محمد حامد الفقي.
٧ ــ إملاء ما منَّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات: العكبري (ت ٦١٦هـ)، المكتبة العلمية بباكستان، تحقيق إبراهيم عطوة.
٨ ــ البحر المحيط: أبو حيان، تصوير دار الفكر ــ بيروت.
٩ ــ البحر المحيط: الزركشي (٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف بالكويت.
١٠ ــ البرهان في علوم القرآن: الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار المعرفة ببيروت ١٣٩١هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
١١ ــ تاريخ ابن معين (رواية الدوري): ابن معين (ت٢٣٣هـ)، مركز البحث العلمي.
١٢ ــ تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، الدار السلفية بالكويت.
١٣ ــ تاريخ الثقات: العجلي، دار الكتب العلمية.
١٤ ــ تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، دار المكتبة العلمية بالمدينة.
١٥ ــ التبصرة في القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، الدار السلفية ــ بالهند.
١٦ ــ التذكرة في القراءات الثمان: ابن غلبون، تحقيق د. أيمن سويد، جماعة تحفيظ القرآن ــ بجدة.
١٧ ــ التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، عيسى البابي ــ بالقاهرة.
١٨ ــ تفسير الرازي: الفخر الرازي، تصوير دار إحياء التراث ــ بيروت.
١٩ ــ تفسير الطبري: ابن جرير الطبري، تصوير دار المعرفة ــ بيروت.
٢٠ ــ تفسير القرطبي: القرطبي، تصوير دار إحياء التراث ــ ببيروت.
٢١ ــ تفسير ابن كثير: ابن كثير، طبعة دار الشعب (وهي المرادة عند الإطلاق).
٢٢ ــ تفسير ابن كثير: طبعة دار الفكر ــ بيروت سنة ١٤٠١هـ.
٢٣ ــ تقريب التهذيب: ابن حجر، دار الرشيد، سوريا.

٢٤ ــ تهذيب التهذيب: ابن حجر، المطبعة النظامية ــ بالهند.
٢٥ ــ التيسير في القراءات السبع: الداني (ت٤٤٤هـ)، تصوير دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤هـ، تحقيق أوتويرتزل.
٢٦ ــ الثقات: ابن حبان، المطبعة النظامية ــ بالهند.
٢٧ ــ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٣هـ، تحقيق د. محمود الطحان.
٢٨ ــ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، المطبعة النظامية ــ بالهند.
٢٩ ــ جمال القراء وكمال الإقراء: علم الدين السخاوي، مكتبة التراث ــ بمكة.
٣٠ ــ حجة القراءات: ابن زنجلة.
٣١ ــ الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، دار المأمون ــ بدمشق.
٣٢ ــ الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
٣٣ ــ خلق أفعال العباد: البخاري، دار المعارف بالرياض سنة ١٣٩٨هـ، تحقيق د. عبد الرحمن عميره.
٣٤ ــ روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.
٣٥ ــ زاد المسير: ابن الجوزي، المكتب الإسلامي ط ٣ ــ بيروت.
٣٦ ــ سؤالات الآجري أبا داود السجستاني: الآجري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة.
٣٧ ــ السبعة في القراءات: ابن مجاهد، دار المعارف ــ بالقاهرة.
٣٨ ــ سنن أبي داود: أبو داود السجستاني، دار القبلة ــ بجدة.
٣٩ ــ السنن الكبرى: البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دائرة المعارف النظامية ــ الهند.
٤٠ ــ السنن الكبرى: النسائي، دار الكتب العلمية.
٤١ ــ سير أعلام النبلاء: الذهبي، مؤسسة الرسالة.

٤٢ ـ الشاطبية: الشاطبي، تحقيق الشيخ تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ـ بالمدينة.
٤٣ ـ شرح شافية ابن الحاجب: الرضي (ت٦٨٦هـ)، تصوير دار الكتب العلمية. تحقيق محمد نور ومحمد الزفزاف ومحي الدين عبد الحميد.
٤٤ ـ شرح الطيبة: ابن الناظم، مطبعة البابي ـ بالقاهرة.
٤٥ ـ الشرح الكبير: ابن أبي عمر المقدسي، هجر للتوزيع ـ بمصر.
٤٦ ـ شرح الكوكب المنير: ابن النجار الفتوحي (ت٩٧٢هـ)، مطبعة السنة المحمدية.
٤٧ ـ شرح المفصل: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تصوير عالم الكتب ـ ببيروت.
٤٨ ـ شرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب.
٤٩ ـ شعب الإيمان: البيهقي.
٥٠ ـ الصحيح: ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، ط ٢، تحقيق شعيب الأرناؤوط.
٥١ ـ صفة الصفوة: ابن الجوزي، دار المعرفة، ط ٢، تحقيق محمود فاخوري د. محمد رواس قلعجي.
٥٢ ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام: محمد علي النجار، مطابع الاتحاد الدولي ـ بمصر.
٥٣ ـ طبقات الحنابلة: القاضي أبو يعلى (ت٥٢١هـ)، تصوير دار المعرفة، تحقيق محمد حامد الفقي.
٥٤ ـ الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار بيروت للطباعة.
٥٥ ـ العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد ابن حنبل (ت٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي، تحقيق وصي الله عباس.
٥٦ ـ العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها: الذهبي، مكتبة أضواء السلف ط ١٤١٦هـ، بتحقيق أشرف عبد المقصود.

٥٧ ــ غاية الاختصار في قراءة العشرة أئمة الأمصار: أبو العلاء الهمذاني، تحقيق د. أشرف طلعت، جماعة تحفيظ القرآن ــ بجدة.
٥٨ ــ غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، طبع بعناية برجستر.
٥٩ ــ الفهرست: ابن النديم (ت٣٨٥هـ)، تصوير دار المعرفة ــ بيروت.
٦٠ ــ القواعد والإشارات في أصول القراءات: ابن أبي الرضا الحموي (ت٧٩١هـ)، ط ١، دار القلم ــ بدمشق.
٦١ ــ الكامل في اللغة والأدب: المبرد (ت٢٨٥هـ). دار الكتب العلمية.
٦٢ ــ الكتاب: سيبويه، مكتبة الخانجي.
٦٣ ــ كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس البهوتي، دار الكتب العلمية.
٦٤ ــ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، وكالة المعارف الجليلة بإسطنبول سنة ١٩٥١م.
٦٥ ــ الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة.
٦٦ ــ لسان الميزان: ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، المطبعة النظامية بالهند.
٦٧ ــ المبسوط في القراءات العشر: ابن مهران، مجمع اللغة العربية ــ بدمشق.
٦٨ ــ مسائل الإمام أحمد: برواية ابنه عبد الله بن الإمام أحمد (ت٢٩٠هـ)، المكتب الإسلامي ط ١، ١٤٠١هـ، تحقيق زهير الشاويش.
٦٩ ــ المسند: أبو يعلى (ت٨٥٢هـ)، دار المأمون بدمشق، تحقيق حسين الأسد.
٧٠ ــ مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، مؤسسة الرسالة ط ٢، تحقيق د. حاتم الضامن.
٧١ ــ مختصر المنتهى: ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية.
٧٢ ــ المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: أبو الكرم الشهرزوري، رسالة دكتوراه للشيخ إبراهيم بن سعيد الدوسري.

٧٣ ـ **مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى لمصطفى الرحيباني**: المكتب الإسلامي.
٧٤ ـ **معاني القرآن**: الزجاج، عالم الكتب ـ بيروت.
٧٥ ـ **المعجم الأوسط**: الطبراني (ت٣٦٠هـ)، دار الحرمين بالقاهرة ١٤١٥هـ، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني.
٧٦ ـ **المعرفة والتاريخ**: الفسوي (ت٢٧٧هـ)، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ، تحقيق خليل المنصور.
٧٧ ـ **المغني**: ابن قدامة المقدسي، هجر للتوزيع ـ بمصر.
٧٨ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: ابن الجزري، مكتبة الخانجي ـ بالقاهرة.
٧٩ ـ **المنصف**: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. البابي الحلبي، ط ١.
٨٠ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: الذهبي، تصوير دار الفكر ـ ببيروت.
٨١ ـ **النشر في القراءات العشر**: ابن الجزري، تصوير دار الكتاب العربي.
٨٢ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، دار الحديث.
٨٣ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: إسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة بإسطنبول سنة ١٩٥١م.

❑ ❑ ❑

المحتوى

الموضوع	الصفحة
تصدير السلسلة	٣
مقدمة الكتاب	٥
المبحث الأول: في ترجمة حمزة، وكلام الأئمة في الثناء عليه	٧
* اسمه ونسبه ومولده	٧
* أقوال العلماء فيه	٧
* تلاميذه الذين تلقوا عنه قراءته	١٣
* سبب أخذ الناس عنه	١٣
* وفاته	١٤
المبحث الثاني: في إسناد قراءة حمزة	١٥
المبحث الثالث: في الاعتراضات على قراءة حمزة	١٩
* الاعتراض الأول: في الكلام على حمزة نفسه	١٩
* الاعتراض الثاني: في الكلام على قراءته عامة، وفي الأصول خاصة	١٩
* الاعتراض الثالث: في الكلام على بعض قراءته في فرش الحروف	٢١
* الاعتراض الرابع: أن في قراءة حمزة وغيره ما ليس بمتواتر	٢٣

الموضوع	الصفحة

المبحث الرابع: في جواب الاعتراضات ٢٥
* جواب الاعتراض الأول ٢٥
* جواب الاعتراض الثاني ٢٧
ـ مقدمات قبل الجواب عن الاعتراضات ٢٧
ـ الجواب عن الاعتراضات الستة في الأصول ٣٥
* جواب الاعتراض الثالث ٥١
* جواب الاعتراض الرابع ٥٩
المبحث الخامس: الأسانيد التي أدت إليَّ القراءة والرواية عن حمزة ٦٣
* قراءة حمزة ٦٣
* الرواية عن حمزة ٦٨
خلاصة البحث ٧١
فهرس المراجع ٧٣